الفائدة في الجملة النحوية
دراسة تحليلية نقدية

أ. د. محمد بن ناصر الشهري
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الملك سعود

الفائدة في الجملة النحوية: دراسة تحليلية نقدية

أ. د. محمد بن ناصر الشهري
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الملك سعو

تاريخ تقديم البحث: ٣٠/ ٤/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ٤/ ٨/ ١٤٤٥هـ

ملخص الدراسة:

تتكون الجملة من شقين رئيسين: اللفظ والمعنى، وفي هذا البحث تناولت الحديث عن المعنى، وأخص من ذلك ما سماه النحويون المتقدمون الفائدة؛ إذ هي الغاية من إنشاء الكلام؛ وذلك لأن جانب اللفظ قد ناله قدر كبير من عناية النحويين. ولذلك تناولت في هذا البحث كثيرًا من جوانب قضية الفائدة في الجملة، وتعرضت لآراء النحويين في ذلك قدماء ومحدثين، ثم أوردت أهم النتائج التي وصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: اللفظ، المعنى، الفائدة، التركيب، الإسناد، القصد.

Usefulness in Syntactic Sentence: An Analytical-Critical Study

Prof. Mohammad Nasir Alshehri
Department of Arabic Language & Literature, College of Humanities and Social Sciences, King Saud University

Abstract:
A sentence consists of two main components: *form* and *meaning*. In this research, the discussion focuses on the meaning, and more specifically on the so-called "usefulness," as ancient grammarians have named it. It refers to the communicative purpose of speech, in contrast to form, which has already received considerable attention from grammarians. Hence, in this research, I examined various aspects of the concept of usefulness in the sentence, presented the ancient and modern grammarians' points of views, and finally reported the most important findings of the study.

Keywords: form, meaning, usefulness, structure, predication, intent.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فلا خلاف في أن الجملة تتبوأ منزلة كبيرة في جميع اللغات، ومنها اللغة العربية؛ لأنها تمثل –في حقيقة الأمر– الحصيلة المركبة من مفردات اللغة، وهي الاسم والفعل والحرف غالبًا، كما تعد الوسيلة الرئيسة لنقل المعاني بين مستعمل اللغة والمخاطب بها، حيث إنه من مجموع هذه الجمل تكون اللبنات التي تمثل النسيج اللغوي لمستعملي اللغة: تحدثا، وكتابة، واستماعا، وقراءة.

وعلى الرغم من هذه الأهمية الكبيرة للجملة فقد جاءت عناية النحويين بها متباينة، سواء من النحويين المتقدمين أم من الدارسين المعاصرين. فأما المتقدمون فقد تمثلت عنايتهم في ثلاثة اتجاهات، أحدها: اتجاه أكثر النحويين، الذين لم يعطوها اهتماما خاصًّا، بحيث لم يفردوا لها حديثًا مستقلًّا، سواء في صورة مباحث من مؤلفاتهم، أو إفرادها بمؤلف خاص بها، وإنما كان حديثهم عنها مقتضبًا في مواضع محددة سيأتي إيضاحها. وثانيها: اتجاه تحدث عنها بصورة مختصرة، كالحديث عن قسميها: الاسمية والفعلية، أو أقسامها إذا وقعت خبرًا، أو الفرق بين بعض أنواعها. وثالثها: اتجاه تحدث عنها بصورة خاصة ومقصودة وموسعة، كما صنع ابن هشام في كتابيه: مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب.

وأما الباحثون المعاصرون فقد أولَاها عدد منهم عناية خاصة، حيث ظهرت عدة دراسات مستقلة متخصصة في دراسة الجملة، على تفاوت بينها في طريقة التناول والعرض والنتائج التي وصلت إليها، كما سيأتي بيانه قريبًا.

وإذا كانت الجملة تتكون من شقين متلازمين وهما اللفظ والمعنى، فإن جانب اللفظ نال عناية ظاهرة من النحويين، قدماء ومعاصرين، مقارنة بجانب المعنى، وأما جانب المعنى فإن بعضًا من قضاياه لا تزال بحاجة إلى بحث ودراسة وجمع وتحقيق، فبرغم ما طُرح في مجاله إلا أن طائفة من مسائله لا تزال بحاجة إلى درس وتحقيق، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، الذي أرجو أن يكون إضافة نوعية لهذا الجانب من أبحاث الجملة العربية.

وبناء على هذا فإن الجانب اللفظي للجملة ليس بمجال حديثي في هذا البحث في الدرجة الأولى؛ لأنه قد نال نصيبًا وافرًا من الدراسة، سواء من المتقدمين أو من المعاصرين – قياسًا إلى جانب المعنى- حيث نجد ذلك جليًّا لدى المتقدمين بدءًا بسيبويه، والمبرد؛ إذ قسما الجملة قسمين: اسمية وفعلية بالنظر إلى الجانب اللفظي، ثم جاء بعدهما ابن كيسان فقسمها أربعة أقسام على أساس المعنى، ثم الزمخشري الذي قسمها أربعة أقسام على أساس لفظي، وهو نوع المسند والمسند إليه، ثم استقر بعد ذلك اتجاه ساد لدى النحويين فترة من الزمن، وهو: التقسيم الثنائي للجملة إلى اسمية وفعلية على الأساس اللفظي أيضًا، وقد استمر الأمر على ذلك إلى أن جاء ابن هشام –الذي كان موقفه مترددًا بين التقسيم الثنائي والثلاثي- حيث كشف عن قضية جديدة في الجملة وهي: إمكان تعدد الإسناد داخل الجملة، حيث قسم الجملة بناء على

هذا إلى جملة صغرى، وجملة كبرى، وقسم الكبرى كذلك إلى ذات وجه وذات وجهين، وبهذا كان ابن هشام آخر من أضاف جديدًا إلى موضوع تقسيم الجملة، وذلك بالقياس إلى من جاء بعده، حيث لم يضف أحد بعده شيئًا ممن شرح كتبه أو من غيرهم من النحويين إلى العصر الحديث.

وأما إذا جئنا إلى الباحثين النحويين المعاصرين فسنجد أنه قد برزت لهم دراسات كثيرة ومستقلة عن الجملة، فتناولوا كثيرًا مما يتعلق بها من أحكام، فمنهم من سار على نهج الأقدمين فلم يخرج عن تقسيمهم، ولا عن الأسس التي وضعوها والأحكام التي أصدروها. ومنهم من طرح رؤى جديدة، فوضعوا أفكارًا جديدة تتعلق بأسس دراسة الجملة، وأسس تقسيمها، وأنواعها، وغير ذلك من أحكامها، وهو ما يعد إضافة جديدة حقيقية إلى مجال الدراسات النحوية عامة، ودراسة الجملة خاصة، ومن تلك الدراسات على-سبيل التمثيل-: "العلَامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث" لمحمد حماسة، و"إعراب الجمل وأشباه الجمل" لفخر الدين قباوة، و"مقومات الجملة العربية" لعلي أبو المكارم، وكتب أخرى له تحدث فيها عن: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجلمة الظرفية، والجملة الشرطية، والجلمة الوصفية. وكتاب "الجملة العربية مكوناتها – وأنواعها – تحليلها" لمحمد عبادة، وكتابا "الجملة العربية تأليفها وأقسامها"، و"الجملة العربية والمعنى" لفاضل السامرائي، وكتاب: "دراسة تفصيلية لأحوال الجملة العربية" لصبحي عبد الحميد، وكتاب: "بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو" لنجاة عبد العظيم، وغير هذا كثير.

وانطلاقًا من هذا كله فإن هذا البحث مخصص للشق الثاني من الجملة، ألا وهو المعنى، وسوف يكون حديثي فيه عن قضية من أهم قضايا المعنى، ألا وهي: الفائدة في الجملة.

مشكلة البحث:

بناء على ما تقدم فقد اتضح أن الإفادة هي غاية الكلام الكبرى والرئيسة، ولذلك فإن نظرات النحويين المتقدمين والدارسين المحدثين لحقيقة ما يعطي تلك الفائدة قد تنوعت، فبحثوا مم تحصل الفائدة؟ وهل لا يمكن حصولها إلا بواسطة الجملة فحسب؟ وما مكونات تلك الجملة؟ أم أن الفائدة يمكن حصولها من غير تركيب إسنادي؟ وهل الفائدة لا بد أن تكون مقصودة من المتكلم؟ أم لا يشترط ذلك؟ وما مدى تحقق الفائدة؟

إن هذا كله يمثل الإشكالية البحثية التي عالجتها هذه الدراسة.

ومن أبرز العوامل التي دعت للبحث في هذا الموضوع:

- أن ما اسمًاه أئمة النحويين فائدة الكلام هو الغاية من إنشائه، ولهذا كان توجيه العناية لدراسة هذه الغاية أولوية بحثية.
- أنه قد حصل اختلاف بين النحويين متقدمين ومتأخرين في قضية الفائدة، أيشترط لحصولها وجود تركيب إسنادي أم لا؟ وهل يشترط تحقق قصد المتكلم لها أم لا؟ وما مدى تحققها؟ وكل هذا نال قدرًا كبيرًا من جدل النحويين المتقدمين والدارسين المعاصرين، إضافة إلى اللسانيين، ولكن ذلك كله لا يكاد يوجد فيه مؤلف يضم شتات هذا الموضوع على أهميته. فكان هذا البحث محاولة لجمع ما تفرق

من أجزائه، ودراسة لمسائله، واجتهادًا في تحقيق قضاياه حسب جهد الباحث وقدرته.

وأما المنهج الذي اتُّبع في دراسة هذه القضية فقد اعتمد على المناهج: الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي؛ بغية الكشف عن حقيقة هذه القضية المهمة قدر الاستطاعة، وتحقيق القول في ذلك من وجهة نظر الباحث قدر الإمكان.

وقد تكوّن هذا البحث من مقدمة وأربعة مباحث، وفي كل مبحث مطلبان –عدا المبحث الأول ففيه ثلاثة مطالب– وذلك على النحو الآتي: المبحث الأول: الفائدة: نوعاها، وتعريفها، وتحصيلها، وتطور مصطلحها، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: نوعا الفائدة. المطلب الثاني: مراحل تطور مصطلح الفائدة. المطلب الثالث: مم تحصل الفائدة؟ المبحث الثاني: الفائدة بين اشتراط ركني الإسناد وعدم ذلك، وفيه مطلبان: المطلب الأول: موقف النحويين المتقدمين. المطلب الثاني: موقف الدارسين المحدثين. المبحث الثالث: موقف الدارسين المحدثين من العبارات المفيدة الخالية من الإسناد أو جزء منه، وفيه مطلبان: المطلب الأول: موقف الآخذين بالمعنى دون رعاية الإسناد. المطلب الثاني: موقف الآخذين بالمعنى والإسناد معًا. المبحث الرابع: القصد في الفائدة، ومدى تحققها، وفيه مطلبان: المطلب الأول: القصد في الفائدة. المطلب الثاني: مدى تحقق الفائدة.

ثم ختمت البحث بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي انتهى إليها البحث. ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول– الفائدة: نوعاها، وتعريفها، وتحصيلها، وتطور مصطلحها

المطلب الأول– نوعا الفائدة:

الفائدة من المصطلحات الرئيسة التي نص النحويون على ارتباطها بالجملة والكلام، وذلك لأنها الغاية من إنشاء الكلام أصلًا من المتكلم، وهي ما يريد المتلقي معرفته وفهمه. والمقصود بالفائدة في الكلام –عمومًا– عند النحويين: المعنى المفيد الذي يفيده كل تركيب بحسب معناه المراد منه، وهو مضمونه، فمثلًا؛ إذا قيل: محمد كريم، فقد أفادت هذه الجملة الإخبار عن كرم محمد. وإذا قيل: ذهبَ محمد، فقد أفادت هذه الجملة الإخبار عن محمد بأنه ذهبَ. ويستوي في ذلك كون المراد معناها (دلالتها) المعجمية–أو المباشرة– الذي تضمنه جزءاها، أو المعنى السياقي الذي قد تساق الجملة من أجله في مقام معين، كقول العرب: فلانة نَؤُومُ الضُّحى، فليس المراد الإفادة بأنها تنام في وقت الضحى فحسب، وذلك بناء على ما يعطيه المعنى المعجمي لجزأي الجملة من دلالة مباشرة بأن هذه المرأة بأنها كثيرة النوم في وقت الضحى، وإنما المراد الدلالة غير المباشرة التي استُفيدت من سياق الكلام، وهي الإخبار عن هذه المرأة بأنها مُنعّمة ومرفهة، فهي إذن مخدومة، لها خدم يخدمونها، فلذلك تنام وقت الضحى. وهكذا فإن كل جملة تفيد معنى خاصًّا بها، سواء أكان ذا دلالة مباشرة أم غير مباشرة، وهو الغرض والغاية من إنشائها من المتكلم لإيصال معناها إلى المخاطب بها.

وقبل الحديث عن مفهوم مصطلح الفائدة عند النحويين تحسن الإشارة إلى أنهم يقسمون الفائدة في الجملة قسمين رئيسين:

القسم الأول: الفائدة التامة، وهي موضوع هذا البحث.

القسم الثاني: الفائدة الناقصة، وهي التي تفيدها الجمل غير المستقلة، كفائدة جملة الصلة، وجملة الصفة، وجملة الحال.

القسم الأول– الفائدة التامة:

وهذا القسم من قسمي الفائدة الرئيسين في الجملة هو الأهم، بل إنه –كما أشرت آنفًا– الغاية الرئيسة من إنشاء الكلام، فهو الغاية القصوى التي يهدف إليها كل متكلم، والتي يرجو إدراكها كل موجه إليه الكلام في آن واحد.

تعريف الفائدة:

وأما تعريفها: فمن أوضح التعريفات التي عُرفت بها وأتمها تعريف ابن هشام لها عند شرحه لحد الكلام حين قال عنه: "الكلام: القول المفيد بالقصد"(١) فقد قال شارحًا المراد بالمفيد: "والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه".

وقد تفاوتت آراء النحويين في بيان المراد بمكونات هذا التعريف للمفيد، فقد سأل شراحُ كلام ابن هشام وكلام غيره عن المراد بالسكوت، أهو سكوت المتكلم فحسب؟ أم السامع فحسب؟ أم كليهما؟

وقد ذهب إلى صحة كل قسم فريق من النحويين(٢).

---

(٢) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب ٣٧٤/٢.

(٣) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الهمع ٤٢/١، والدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي على المغني ٣٤/٢، والصبان، محمد بن يوسف، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١/١.

إلا أن فريقًا من أبرز شراح كلام ابن هشام –وكلام غيره– قد ذهبوا إلى أن القسم الأول –وهو أن المراد بالسكوت سكوت المتكلم– هو الأولى والأرجح، وقد عللوا ذلك بأن السكوت ضد التكلم، فكما أن التكلم صفة للمتكلم يكون منه، فكذلك السكوت صفة له، فيلزم أن يكون السكوت حأصلًا من جهته(١).

وأما المراد بحسن السكوت فقد اختلفوا فيه أيضًا: هل الحسن من جهة المتكلم فحسب؟ أم أنه من قِبل السامع فحسب؟ بحيث يكون هو الذي يَعد السكوتَ حسنًا.

فالذي يظهر من كلامهم أن الحُسن عندهم إنما هو اعتبار السامع إياه حسنًا، وذلك بألا يحتاج السامع في استفادة المعنى المراد من اللفظ إلى شيء آخر للإيضاح والبيان؛ وذلك لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملًا على شيئين: المحكوم عليه، والمحكوم به غالبًا(٢).

والحق أنه لا ينبغي التفريق بين المتكلم والسامع في مسألة الحُسن، فالحُسن من المتكلم والسامع –الموجه إليه الكلام– أمران متلازمان بينهما؛ وذلك لأن اللغة (الكلام) –في غالب استعمالها– وسيلة تواصلية مشتركة بين المتكلم والموجه له الكلام، فهي عملية تواصلية متبادلة بينهما(٣) فإذا حسن

---

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي على المغني ٣٤/٢، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١/١، وحماسة، عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٣٤.

(١) انظر: الدسوقي، حاشية على المغني ٣٤/٢، وم.م. لويس اللغة في المجتمع، ص ٣١، ١٦١ – ١٦٢، ٢١٧ – مثلًا–.

السكوت في نظر المتكلم ولم يحسن في نظر السامع لم تتحقق الغاية من عملية إنشاء الكلام وإصداره، وكذلك لو حسن السكوت في نظر السامع بينما المتكلم يرى أنه لم يفرغ مما يريد قولَه لحصل خلل في الفهم من قِبل الموجه إليه الكلام، وهذا ما يعنى فشل التواصل اللغوي بينهما، وهذا ما يُسْلم إلى خلل أو مشكلات تقل أو تكثر بحسب درجة الخلل في الفهم، وهذا ما يتحاشاه كل أحد، وهذا هو الغالب الأعم في الاستعمال.

إلا أنه مع ذلك فقد يكون السكوت حسنًا من المتكلم، وإن لم تحصل الفائدة للسامع أصلًا، أو حصل له فائدة محدودة، وذلك في بعض المواقف اللغوية الخاصة –وهي قليلة بالنسبة للحالة السابقة – وذلك كأن يسكت بغية حث السامع على استيضاح جوانب القصور أو الغموض في الكلام، لغرض تعليمي، أو حواري، أو لغير ذلك من المقاصد والأغراض الوجيهة[1].

وكما تقدمت الإشارة إلى أن الفائدة التامة هي الغرض الأكبر الذي يهدف إليه مستعملو اللغة، متكلمون ومخاطبون، وبناء على هذه الأهمية الكبيرة لقضية الفائدة الخاصة، فإن الحاجة تدعو إلى تجلية بعض القضايا المهمة التي تتعلق بها، حتى تنال حظها من الدرس والإيضاح.

(١) انظر: أبو المكارم، د. علي، مقومات الجملة العربية ص ٣٩.

المطلب الثاني– مراحل تطور مصطلح الفائدة:

إذا تتبعنا مسيرة هذا المصطلح تاريخيًّا فإننا نجد أنه قد عُرف واستعمل منذ وقت مبكر، فأما سيبويه فلم يذكر هذا المصطلح بلفظه، كما هو الحال عندما تحدث عن الجملة بنوعيها اسمية وفعلية، ومع ذلك لم يسمهما بهذا الاسم (المصطلح) كما تقدم بيانه، وإنما كان يعبر عنهما بالكلام، وعلى هذا فهو لم يشر إلى مسألة الفائدة بلفظها أو بلفظ آخر بصورة مقصودة ومستقلة، وإن كان يفهم من كلامه من خلال الأمثلة التي مثَّل بها أن الفائدة لا بد أن تكون متحققة، ومع ذلك فإنه قد أشار لاستقامة الكلام وحسن السكوت عليه، حيث قال: "ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبدُ الله، حسُن السكوت، وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسُن واستغنى في قولك: هذا عبد الله"(١).

ولعل المبرد أول نحوي ورد عنه لفظ الفائدة بمعناها المعهود، حيث قال:

"هذا باب المسند والمسند إليه

وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه

فمن ذلك قولك: قام زيد، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو كان، وإنّ، وأفعال الشك، والعلم، والمجازاة.

فالابتداء نحو قولك: زيدٌ، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق –أو ما أشبهه– صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه قد كان يعرف (زيدًا) كما تعرفه، ولولا ذلك لم

---

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب ٨٨/٢.

تقل له: زيدٌ، ...؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قرنتها بما يصلح حدثَ معنى، واستغنى الكلام"[١].

ومن أوائل النحويين الذين ورد عنهم مصطلح الفائدة أيضًا ابن السراج ت(٣١٦هـ) فقد قال: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيد يوم الخميس، ولا عمرو في شهر كذا؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، ...، وعلة ذلك أنك لو قلت: زيد اليوم، لم تكن فيه فائدة؛ لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم"[٢].

ومن بعد ابن السراج جاء الرماني ت(٣٨٤هـ) فكان ممن نصوا على أهمية الفائدة في الكلام، فقال: "الجملة: هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة"[٣].

وكذلك ابن جني ت(٣٩٢هـ) فقد قال: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل..."[٤].

ثم جاء بعد ذلك ابن بَرهان ت(٤٥٦هـ)؛ إذ قال: "ومثال الكلام – وهو ما يفيد وحده– زيد منطلق..."[٥].

---

(٢) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب ١٢٦/٤.

(٣) ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو ٦٣/١، وانظر كذلك ٦٢/١، ٦٥، ٦٦.

(٤) الفاكهي، عبد الله بن أحمد، كتاب الحدود ص ٣٩.

(٥) ابن جني، عثمان بن جني، الخصائص ١٨/١.

(٦) ابن برهان، عبد الواحد بن علي، شرح اللمع ٢/١.

ثم بعد ذلك نجد ابن الخشاب ت(٥٦٧هـ) قد ذكرها في قوله: "والجملة لفظ أفاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها"[١].

ثم استمر الأمر على ذلك من ذكرِ الفائدة، واعتبارها أساسًا لا بد منه في الكلام، وفي الجملة عند بعضهم، حتى استقر الاستعمال تمامًا لها مصطلحًا نحويًّا بهذا اللفظ، وبمعناه المعهود – كما أنه كان كذلك منذ نشأته في العصور الباكرة – كما نجد ذلك واضحًا جليًّا لدى ابن مالك[٢] أشهر نحوي ظهر في القرن السابع الهجري، وابن هشام[٣] والسيوطي[٤] والفاكهي ت(٩٧٢هـ)[٥] وغيرهم من أئمة النحويين.

(٢) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل ص ٣٤.

(٣) انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، التسهيل مع شرحه ١/٥.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٧٤.

(٥) انظر: السيوطي، الهمع ١/٤٢.

(١) انظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود ص ٥٨.

المطلب الثالث: مم تحصل الفائدة؟

للنحويين فيما تحصل منه الفائدة مذهبان:

المذهب الأول: مذهب جمهور النحويين، وهو أن الفائدة لا تحصل إلا من خلال التركيب اللغوي، سواء أكان التركيب اللغوي مركبًا تركيبًا إسناديًّا أم غير إسنادي كما سيأتي إيضاحه قريبًا.

والمذهب الثاني: مذهب بعض اللغويين[١] وهو أن الكلام يطلق على كل ما يفيد، سواء أكان قد استعمل لأدائه اللغة: منطوقة أم مكتوبة، أم لم تستعمل كذلك اكتفاء عنها بالرمز، نحو الإشارة بالحاجب، أو بالهَدَب، أو الشفة، ونحوها، بناء على أنها تسمى كلامًا في اللغة[٢] أو الاكتفاء بدلالة المقام على المراد، وبناء على ذلك فقد رأوا أن تخصيص النحويين الكلام بالمفيد فحسب مجرد اصطلاح لا دليل عليه[٣].

وانطلاقًا من ذلك فقد بالغ ابن سنان الخفاجي ت(٤٦٦هـ) في إنكار توسيع مفهوم الكلام ليشمل غير الكلام الملفوظ من الرمز والإشارة وغيرها، والذي دفعه لهذا الإنكار أنه قد رأى أن سبب هذا التوسع في مفهوم الكلام إنما يعود إلى اعتبار شرط المفيد (الفائدة) في الكلام، وأن هذا الشرط هو الباب الذي أُدخل منه في مفهوم الكلام ما كان غير منطوق من الرموز المذكورة وغيرها من الدلالات، وهذا ما حمله على الدعوة إلى إلغاء شرط الإفادة، وهو

---

(٢) انظر: السيوطي، الهمع ١/٤٣ – ٤٤.

(٣) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، اللسان ٥/٣٥٦.

(٤) انظر: السيوطي، الهمع ١/٤٣.

ما أدى به إلى أن يضع مفهومًا للكلام خاليًا من شرط الإفادة فقال: "الكلام عندنا ما انتظم من هذه الحروف، ...، من الحروف المعقولة؛ إذا وقع ممن تصح عنه أو من قبيله الإفادة[1] ...، وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيدًا على ما ذهب إليه أهل النحو،...، وذلك أنا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل، ومستعمل.

والمهمل: ما لم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمل إليها الشيء من المعاني والفوائد.

والمستعمل: هو الموضوع لمعنى أو فائدة، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم، وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسًا، لا أن يجعلوه أحد قسميه، على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة، وليس لها تأثير في كونه كلامًا، كما لا تأثير لها في كونه صوتًا"[2].

ومما يلحظ على صنيع ابن سنان الخفاجي أنه خلط في اعتبار المهمل والمستعمل بين مستويين، مستوى الكلمة، ومستوى الكلام، بينما أهل اللغة إنما يذكرون المهمل في الأبنية المفردة التي لم تقل عليها العرب فقط، ولا يصفون الكلام المركب بذلك، وهذا ما نص عليه ابن فارس ت(٣٩٥هـ) حيث قال:

---

(٢) بين الخفاجي في النص ما يريد الاحتراز منه، فبين أنه خرج بشرط الانتظام: الإتيان بحرف في زمان، والحرف الآخر في زمن آخر، وخرج بالأصوات المعقولة: أصوات بعض الجمادات، وبمن تصح منه أو من قبيله: أصوات بعض الطيور. ينظر: سر الفصاحة ص ٢٦.

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ص ٢٦، ٢٨.

"وقال لي بعض فقهاء بغداد: إن الكلام على ضربين، مهمل ومستعمل. قال: فالمهمل هو الذي لم يوضع للفائدة. والمستعمل ما وضع ليفيد.

فأعلمته أن هذا كلام غير صحيح؛ وذلك أن المهمل على ضربين:

ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب ألبتة، وذلك كجيم تؤلف مع كاف، ....

والضرب الآخر: ما يجوز تأليف حروفه لكن العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مريد أن يقول: عضخ ...، وله ضرب ثالث وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذّلق أو الإطباق حرف.

وأي هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلامًا؛ لما ذكرناه من أنه وإن كان مسموعًا مؤلفًا فهو غير مفيد، وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام، وإنما ذكروه في الأبنية المهملة التي لم تقل العرب عليها، فقد صح ما قلناه من خطأ من زعم أن المهمل كلام"(١).

وأما جمهور النحويين فإنهم قد قالوا بضرورة وجود شرط الإفادة مقترنا بتركيب معين، وإن كانوا قد اختلفوا في ضابط هذا التركيب، هل لا بد أن يكون إسناديًّا؟ أم أنه لا يشترط فيه ذلك؟ وهذا ما سأتحدث عنه في المسألة الآتية.

المبحث الثاني– الفائدة بين اشتراط ركني الإسناد وعدم ذلك:

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس، الصاحبي، ص ٨١ – ٨٢، وانظر: أبو المكارم: ١-الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص ٧١. ٢- والجملة الفعلية(الحاشية) ص ٢٢.

المطلب الأول– موقف النحويين المتقدمين:

إذا نظرنا إلى موقف النحويين المتقدمين من قضية الفائدة في الكلام، ومدى اشتراط تحققها مع عنصري الإسناد في الجملتين الاسمية والفعلية، أو عدم اشتراط ذلك، وكذلك العكس: مدى اشتراط وجود عنصري الإسناد مع تحقق الفائدة أم عدم اشتراط ذلك، فإننا نجد مواقفهم في ذلك مختلفة، وذلك بالرغم من نشوء مصطلح الفائدة بدلالته المعهودة منذ وقت مبكر، واستمراره محتفظًا بلفظه ومعناه خلال العصور إلى زمننا هذا، وقد تمثل موقف النحويين المتقدمين من الفائدة في ذلك في موقفين اثنين:

الموقف الأول:

ذهب فريق من النحويين إلى اعتبار الفائدة وحدها المرتكز لما يعد كلامًا، وبناء على ذلك فهم لا يشترطون وجود التركيب الإسنادي فقط لتحقيق الفائدة، فهي تتحقق عندهم من خلال التركيب الإسنادي –وهذا هو الأكثر– وقد تتحقق من دون حصوله، وذلك من خلال تراكيب معينة غير إسنادية، كالنداء، واسمًاء الأصوات، والظروف، ونحو هذه المركبًات. وممن ذهب إلى هذا الرأي من النحويين المتقدمين:

أ – أبو علي الفارسي، حيث ذهب إلى أن حرف النداء مع المنادى نحو: يا محمدُ، جملة، فهو كلام، أي: أنه مفيد فائدة تامة[1].

ب–ابن جني، حيث قال: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد،

(٢) انظر: الفارسي، أبو علي، كتاب الإيضاح ص ٧٣.

وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصَه، ومَه، ورُوَيْد، وحَاءِ، وعَاءِ في الأصوات، وحَسِّ، ولَبِّ، وأُفّ، وأَوّه. فكل لفظ استعمل بنفسه، وجَنيتَ منه ثمرة معناه فهو كلام"(١).

فواضح من هذا النص أن ابن جني جعل مرتكز الجملة والكلام هو الفائدة، وأنه لا يشترط وجود التركيب الإسنادي لتحقيق الفائدة، حيث جعل من ذلك الظرف والمرفوع معه في قوله: في الدار أبوك، واسم الفعل: كصَه، ومَه، وأُفّ، واسم الصوت كما في: حَاءِ وعَاءِ... إلخ.

ج – وممن سار على هذا النهج ابن بَرهان، حيث إنه قد جعل المعنى –وهو الفائدة–هو المعتمد في تحديد مفهوم الكلام والجملة، حيث قال: "ومثال الكلام –وهو ما يفيد وحده–: زيد منطلق، وهذا مركب من اسمين، أو قام زيد، وهذا مركب من فعل واسم، أو يا زيدُ، وهذا مركب من حرف معنى واسم "(٢).

فنلحظ هنا أنه قد جعل أسلوب النداء "يا زيدُ" كلامًا مفيدًا، مع عدم وجود جزأي الإسناد فيه.

د – وممن ذهب إلى ذلك ابن الخشاب، حيث قال: "إن الكلم الثلاث وهي: الاسم والفعل والحرف إذا أُلف بعضها مع بعض حصل من ذلك ستة تآليف: اثنان مفيدًان إفادة مطردة. وآخر منها مفيد إفادة مخصوصة بموضع واحد مقصور عليه، وثلاثة مُطّرحة؛ لأنها لا تفيد. والقسمان الأولًان: الاسم

(٢) ابن جني، الخصائص ١/١٧.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع ١/٢.

مع الاسم، كقولك: زيد منطلق، والله إلهنا، والفعل مع الاسم كقولك: قام زيد، وانطلق بِشْر. والثالث المخصوص هو الحرف والاسم في النداء خاصة، كقولك: يا زيد"[1].

فهنا نلحظ أن ابن الخشاب قد جعل حرف النداء مع المنادى مفيدًا فائدة تامة، وأنه جعله مساويًا للجملة الاسمية الفعلية في أمثلته، وأنه خص هذا بأسلوب النداء فقط.

ثم بعد ذلك في أواخر القرن السادس الهجري وما بعده صار هناك إجماع تقريبًا على ضرورة الربط بين الفائدة والإسناد في تحديد مفهوم الكلام خاصة نفيًا وإثباتًا، وفي تحديد مفهوم الجملة عند من يسوي بينها وبين الكلام، وليس الاكتفاء بالفائدة وحدها في بيان حقيقة الجملة والكلام، وهذا محور الحديث القادم في الموقف الثاني من مواقف النحويين المتقدمين.

الموقف الثاني:

وهذا الموقف هو موقف النحويين الذين يرون ضرورة الربط بين حصول الفائدة والإسناد في تحديد مفهوم الجملة والكلام، وهذا الموقف هو موقف جمهور النحويين قديمًا، وفي العصور المتوسطة والمتأخرة، وهذا الاتجاه قد أصبح يمثله أغلب النحويين، ولكنهم برغم اتفاقهم على ضرورة الربط بين الفائدة والإسناد فقد افترقت آراؤهم في اعتبار الفائدة في التفريق بين حقيقة كل من الكلام والجملة، فكانوا في ذلك فريقين:

---

(٢) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل ص ٢٧.

الفريق الأول: ذهب هذا الفريق إلى أن الكلام والجملة مصطلحان مترادفان، وعلى هذا فإن مفهوميهما متطابقان، والمترادفان: هما اللفظان المختلفان لفظًا المتحدان معنًى[1] ومن أبرز النحويين الذين رأوا هذا الرأي: عبد القاهر الجرجاني ت(٤٧١ هـ) حيث قال: "ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة، ...، وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلًا، ولا من حرف واسم إلا في النداء، نحو: يا عبد الله، وذلك أيضًا إذا حُقق الأمر كان كلامًا بتقدير الفعل المضمر الذي هو: أعني، وأريد، وأدعو، و(يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس"[2].

وواضح من هذا النص أن عبد الجرجاني يشترط وجود طرفي الإسناد في الكلام والجملة، وأنه يستعملهما بمعنى واحد، وأما أسلوب النداء فإنه لا يعده كلامًا ولا جملة إلا عن طريق التأويل، وذلك بإيجاد طرفي الإسناد، فيقدر له فعلًا محذوفًا مع فاعله، وظاهر أيضًا أنه يعد الفائدة متحققة في الكلام والجملة على السواء.

ومن أبرز النحويين الذين رأوا هذا الرأي أيضًا: الزمخشري، حيث قال عند تعريفه الكلام: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم، ...، وتسمى الجملة"[3].

---

(٢) انظر: السيوطي، الهمع ٤٩/١، والفاكهي، شرح كتاب الحدود ص ٦١.

(٣) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز ص ١٧ – ١٨.

(١) الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل ص ٢٣.

الفريق الآخر: وقد ذهب هذا الفريق إلى حتمية التفريق بين الكلام والجملة، فالكلام عندهم من شرطه الإفادة، بخلاف الجملة، فلا يشترط فيها الإفادة، ومن أبرز هؤلاء النحويين: الرضي ت(٦٨٦هـ) حيث قال: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، ...، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكل جملة كلام، ولا ينعكس"(١).

وهذا التفريق بين الكلام والجملة على هذا الأساس –وهو اعتبار الفائدة– هو ما قرره ابن مالك أيضًا، حيث عرف الكلام بقوله: "والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"(٢).

وانطلاقًا من أثر ابن مالك البالغ في النحو والنحويين بعده –حيث إنه أشهر نحوي ظهر في القرن السابع الهجري في العالم الإسلامي كله– فإن هذا المفهوم للجملة والكلام هو الذي ساد وانتشر في عهده ومن بعده، فقد كان هذا عاملًا رئيسًا في أخذ النحويين به ممن جاؤوا بعده، كابن هشام، حيث قال: "وبهذا يظهر لك أنهما [الكلام والجملة] ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، ...، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها"(٣).

وكذلك السيوطي حيث قال: "ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، ...، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها"(٤).

---

(٢) الرضي، محمد بن الحسن، شرح الكافية ٨/١.

(٣) ابن مالك، التسهيل مع شرحه ٥/١.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب ٣٧٤/٢.

(٥) السيوطي، الهمع ٤٩/١.

وكذلك الفاكهي حيث قال: "الكلام قول مفيد مقصود لذاته، وترادفه الجملة عند قوم، والصحيح أنها أعم منه، بل قيل: إنه الصواب، وعليه فحدُّها: القول المركب من الفعل وفاعله، أو المبتدأ مع خبره، أو ما نُزل منزلة أحدهما، كضُرب الزيدَّان، وما قائم الزيدَّان"(١).

وعلى هذا سار شراح كلام هؤلاء العلماء ممن جاؤوا بعدهم، سواء في الشروح أم في الحواشي، حيث وجهوا اهتمامهم إلى شرح الفائدة، وبحثوا وسألوا: ممن تكون؟ وما المراد بالحُسْن؟ وممن يكون؟ وكان ذلك كله باختصار لا يكفي في إعطاء هذا الجانب من الجملة حقه، وتلك الشروح مع ذلك لا تزيد شيئًا في مجال الاستقلال بفكرة الجملة ومعالجتها بدراسة خاصة تختلف أو تضيف جديدًا لما سطره أئمة النحويين السابقين لهم(٢) ولعل هذا يسوغ القول بأن ذلك يُعد توقفًا عن إعمال الفكر في محاولة نقد ما سبق طرحه من قِبل النحويين المتقدمين، وذلك لأجل إضافة شيء ما إلى مسيرة الجهود التي بذلت في سبيل دراسة مسيرة الجملة والكلام، هذه المسيرة التي لا تزال بحاجة إلى الدرس والبحث والتنقيح والتقويم، للوصول لنتائج أكثر دقة في ميدان دراسة الجملة.

(٢) الفاكهي، شرح كتاب الحدود ص ٥٧ – ٦٤.

(١) انظر: حماسة، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٢٣.

المطلب الثاني– موقف الدارسين المحدثين:

وأما إذا جئنا لموقف طائفة من الباحثين المحدثين –ممن عُنوا بدراسة الجملة والكلام– من قضية الفائدة في الجملة، ومدى اشتراط تحقق الإسناد في الجملة أو الكلام لحصولها، أو عدم اشتراط ذلك، فإن موقفهم قد بدا على حالين:

الأول: موقف موافق للنحويين المتقدمين بشكل عام، ومن أبرز من يمثل ذلك: فاضل السامرائي(١) وفخر الدين قباوة(٢) وصبحي عبد الحميد(٣) وغيرهم.

والثاني: موقف مخالف لجمهور النحويين، وهذا الموقف يكاد يكون إجماعًا منهم على ضرورة اعتبار الفائدة هي الأساس الذي يبنى عليه الكلام والجملة، دون مراعاة اللفظ، أو مع ملاحظة اللفظ عند الأكثرين، فما تحقق فيه استقلال المعنى، وتمام الفائدة، وحسن السكوت عليه فهو المعول عليه في تحديد مفهوم الكلام والجملة، سواء أكان مشتملا على ركني الإسناد معًا، أم على أحدهما، أم تجرد منهما، بحيث لا يمكن إيجاد الركنين أو أحدهما إلا بتكلف قريب أو بعيد.

وبناء على هذا فإن الفريق الثاني من الدارسين المحدثين لا يرون الأخذ بموقف جمهور النحويين المتقدمين –ومن وافقهم من المحدثين–الذين يشترطون

---

(٢) انظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، والجملة العربية والمعنى.

(٣) انظر: قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل.

(١) انظر: صبحي، عبد الحميد، دراسة تفصيلية لأحوال الجملة العربية.

وجود عنصر الإسناد في الكلام والجملة دائما، وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر في تكوين الجملة، وذلك لأمور متعددة رأوها، ومنها:

١ – أنهم رأوا جمهور النحويين المتقدمين يفرقون بين الكلام والجملة؛ إذ الكلام من شرطه الإفادة، بخلاف الجملة فلا يشترطون فيها ذلك، فقد يتحقق أو لا يتحقق، ثم وجدوهم بعد ذلك قد اضطروا إلى الاعتراف بأن كل كلام مفيد جملة، الأمر الذي ألجأهم إلى البحث عن ركني الجملة أو أحدهما اللذين لا يكون بدونهما عندهم وجود للكلام، وذلك في بعض التراكيب التي جاءت مشتملة على معان مستقلة استقلالًا تامًّا، ومفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، وذلك كأسلوب النداء، وأسلوب التعجب، وأسلوب المدح والذم، ونحوها، فيكونون بذلك قد اتفقوا مع أصحاب الاتجاه الأول –الذين لا يشترطون وجود ركني الإسناد دائمًا– في قبول هذه التراكيب اللغوية، وهذا ما دفعهم إلى أن يعملوا جاهدين على العثور على شكل مقدر للنموذج التركيبي الذي حددوه للجملة، وهذا ما فتح باب التأويل والتقدير على مصراعيه، في محاولة لإخضاع تلك التراكيب لقانون الجملة الذي حصروه في قالب يتكون من جزأين أساسين لا غنى لأحدهما عن الآخر، وهما المسند والمسند إليه(١).

٢ – أنهم رأوهم قد ضيقوا واسعًا حينما حصروا الجملة في صورتين فقط، أو ثلاث صور، على خلاف بينهم، وأن هذا الحصر ليس على أساس من واقع اللغة، وإنما على أساس منطقي.

(١) انظر: أبو المكارم، الجملة الفعلية ص ٢٨.

٣ – أنهم رأوهم عندما حاولوا البحث عن ركني الإسناد أو أحدهما في التراكيب غير الإسنادية قد خرجوا ببعض تلك التراكيب عن طبيعتها وغايتها إلى صور أخرى، إما مضادة لها كتحويل الإنشاء إلى خبر، أو إلى صور لا وجود لها في الواقع اللغوي، كما سيأتي.

إلى غير هذا من الأسباب التي جعلتهم ينتهجون نهجًا جديدًا.

وبناء على هذا فإن أغلب الدارسين المحدثين يوافقون أصحاب الاتجاه الأول من النحويين، وهم الذين يرون أن المعول عليه في قبول الجملة والحكم عليها بأنها جملة حقيقية وتامة ومفيدة إنما هو أمور متعددة تتمثل فيما يأتي:

١ – استقلال معنى التركيب استقلالًا تامًّا.

٢ – تضمنه فائدة يحسن السكوت عليها.

٣ – عدم اعتبار ضوابط محددة في لفظ الجملة لا يجوز الخروج عنها، وبخاصة إذا كانت تلك الضوابط من خارج الواقع اللغوي، كاستصحاب قوانين المنطق وتطبيقها على اللغة.

والذي جعلهم ينتهجون هذا المنهج أمور متعدد، منها:

١ – المحافظة على ذات اللغة، وعدم الخروج بها عن طبيعتها عند دراستها والبحث فيها.

٢ – مراعاة الوظيفة الأساسية للغة، وهي التعبير عن واقع حياة الإنسان، وطبيعة بيئته، والمؤثرات التي تؤثر في فكره ومجرى حياته، تلك البيئة والمؤثرات التي لها أثر عميق أيضًا في تكوين لغته، والتي أساسها الجمل المعبرة عن المعاني؛ إذ إن تلك المعاني قد يعبر عنها بصور مختلفة، ولذلك فقد تكون

بأقصر صورة ممكنة، كأن يعبر عنها بحرف وكلمة، أو بكلمة واحدة فقط[١] وهذا ما يمنح المتكلم اقتصادًا في الجهد، ويقابل ذلك -حال الحذف- وعي المخاطب بذلك المحذوف، وعلمه به بما يدل عليه المقام، حتى لو كان بأقل لفظ وهو الكلمة الواحدة، فيظهر دور المخاطب في إدراك دواعي الحذف وعدمه حال الاقتصار على لفظ واحد ونحوه في أداء المعنى المقصود.

٣ – البعد عن التأويلات التي تخرج بالأسلوب عن طبيعته، وخصائصه، ووظيفته، إلى معان مضادة، أو وظائف أخرى، أو تحويله إلى تراكيب متخيلة، لا وجود لها في واقع اللغة.

٤ – ورود صور كثيرة من التراكيب ذهب بعض النحويين -ومنهم بعض أئمة النحويين كسيبويه والأخفش والكوفيين- إلى أنها لم يتوافر فيها أحد عنصري الإسناد، أو كلاهما، ومع ذلك فقد سلموا بأنها جمل مفيدة فائدة تامة، فمن تلك التراكيب والتعبيرات:

١ – ذهب سيبويه إلى أنه لا خبر لـ (لا) التي للتمني في نحو: أَلَا ماء! لا لفظًا ولا تقديرًا، وأن الكلام مؤلف من حرف واسم[٢].

(٢) انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص ٢٧٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ٣٠٧/٢، وابن هشام، المغني ٦٩/١، والسامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص ١١.

٢ – ذهب الكوفيون وابن خروف وابن عصفور وابن يعيش إلى أن الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو بمعنى مع نحو: كُلُ رجلٍ وضيعتُه، ذهبوا إلى أنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير(١).

٣ – قول العرب: زيدٌ سيرًا سيرًا، وإنما أنت سيرًا. وروى الأخفش عن بعض العرب: زيد قائمًا، وقال بعض العرب: حُكْمُكَ مُسَمّطًا، أي: حكمك لك مُثبَتًا، حيث إن (سيرًا) مصدر منصوب استُغني به عن الخبر، و(قائمًا ومسمطًا) حالان استُغني بهما عن الخبر؛ إذن فالكلام مؤلف من مبتدأ ومفعول مطلق وحال، وهو مع ذلك مفيد فائدة تامة(٢).

٤ – قول العرب: خَطِيْئةُ يومٍ لا أَصِيْد فيه، أي: طيلة يوم لا أصيد فيه، أو يخطئ يوم لا أصيد فيه، أي: يقل ويندر، فجملة (لا أصيد فيه) صفة ليوم، وليست خبرًا عن خطيئة؛ إذن فهو مبتدأ لا خبر له، والفائدة حاصلة منه(٣).

---

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٩٨/١، وابن عقيل، المساعد ٢١٣/١، والسيوطي، الهمع ٣٣٨/١، والسامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص ١١.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٢٤/١-٣٢٥، وأبو حيان، التذييل ٨٣/٤، ٨٧.

(٤) انظر: الرضي، شرح الكافية ٨٧/١، والسامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص ١٣.

٥ – قول العرب: أَقَلُّ رجُل يقول ذلك، ونحو هذا، بمعنى: يندر ذلك، فأقل: مبتدأ، ورجل: مضاف إليه، وجملة يقول ذلك: صفة لرجل، وليست خبرًا للمبتدأ، وعلى هذا فليس هناك خبر مقدر عند كثير من النحويين(١).

وللنحويين كلام طويل في إعراب هذا القول ونحوه(٢) وأكثر دواعي الاختلاف بينهم هي التزام القول بضرورة وجود ركنين في الجملة، وبالمبالغة في تطبيق لوازم القول بالعامل النحوي، ولو اختصر الأمر فقيل بأن الخبر قد استغني عنه بالصفة، وتم الكلام، وحصلت الفائدة، لم يكن هناك داع لكل ذلك الجدل الكثير.

٦–قول أبي علي الفارسي إن الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء، نحو: يا زيد(٣).

٧ – قول ابن طاهر ت (٥٨٠هـ) إن (حسْبُك) في قول العرب: حسْبُك يَنمِ الناسُ: مبتدأ لا خبر له؛ لأن معناه: اِكْتَفِ(٤).

(٢) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو ١٧٠/٢، وابن جني، الخصائص ١٢٤/٢، والرضي، شرح الكافية ٨٧/١، ٣٣٢/٢، وابن عقيل، المساعد ٢٤٠/٣، والسامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص ١١.

(٣) انظر: عضيمة، محمد عبد الخالق، حاشية المقتضب ٤٠٥/٤، والسامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص ١١–١٢.

(٤) انظر: الفارسي، أبو علي، كتاب الإيضاح ص ٧٣.

(٥) انظر: السيوطي، الهمع ٣٣٩/١، والسامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص ١١.

٨ – قول ابن طلحة ت (٦١٨هـ): إن الكلمة الواحدة قد تكون كلامًا إذا قامت مقام كلام، ك (نعَم، ولا) في الجواب[١].

المبحث الثالث– موقف الدارسين المحدثين من العبارات المفيدة الخالية من الإسناد أو جزء منه:

وفي هذا مطلبان:

المطلب الأول– موقف الآخذ بالمعنى، دون رعاية الإسناد.

المطلب الثاني: موقف الآخذ بالمعنى والإسناد معًا.

بناء على كل ما تقدم عرضه طرح الدارسون المحدثون تصورهم الجديد لمفهوم الجملة وحدودها وطبيعتها، ويقوم هذا التصور أساسًا على أنه لا يوجد خلاف بينهم وبين جمهور النحويين في أهمية الإسناد في الجملة إذا توافر فيها ركنا الإسناد أو أحدهما، دون تكلّفه إذا لم يكن له وجه ظاهر، مع تحقق استقلال المعنى وتمام الفائدة، فهم موافقون للجمهور في أهمية الإسناد؛ إذ هو إحدى أهم القرائن المعنوية من قرائن الجملة، وهذا هو الأصل الذي يمثل الجانب الأعم الأغلب من مكونات الجملة في اللغة العربية.

ولكن اختلافهم مع جمهور النحويين أنهم لا يجعلون الإسناد الركيزة المحددة لمفهوم الجملة –كما تقدم بيانه– بل يجعلون محور الجملة والكلام هو استقلال المعنى وتمام الفائدة، دون رعاية لجانب اللفظ عند بعضهم، أو مع رعاية المعنى واللفظ لدى فريق آخر، ولهذا فإن ميدان الاختلاف مع الجمهور هو الحديث عما تضمن معنى مستقلًّا، وأفاد فائدة تامة، ولكنه فاقد لركني الإسناد أو أحدهما،

---

(١) السيوطي، الهمع ١/٤٦.

فالدارسون المحدثون يحكمون بكون ذلك كلامًا مفيدًا أيًّا كانت صورته، وانطلاقًا من هذا فقد كان موقفهم من تلك الألفاظ والتعبيرات والتراكيب المفيدة فائدة تامة –الآنفة الذكر ونحوها– متمثلًا في موقفين، وهذا ما سيطرح خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول– موقف الأخذ بالمعنى، دون رعاية الإسناد:

هذا هو الموقف الأول، وهو الأخذ بالمعنى فقط، دون رعاية لجانب اللفظ، أي: الإسناد[١] حيث يرى أصحابه أن أي لفظ أو تركيب أفاد معنى مستقلًّا، وحسن السكوت عليه فهو جملة، وهو كلام تام، حتى وإن كان مكونًا من كلمة واحدة: اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، ومن ذلك ما ذهب إليه إبراهيم أنيس بقوله: "إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًّا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحدَ المتهمين قائلًا: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد، فقد تعلق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة، ...، كل الذي يشترط في الكلام لئلا يكون لغوًا هو حصول الفائدة وتمامها، ويتحقق مثل هذا الشرط في كثير من العبارات التي لا يعدها اللغويون جملًا"[٢].

(٢) انظر: حماسة، عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٥٨.

(٣) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة ص ٢٧٦–٢٧٧، وانظر: حماسة، عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٥١.

وهو في هذا قد فاقَ برجشتراسر الذي عدَّ (أمس) وما شابهها في الجواب في نحو: متى جئت؟ جملة ناقصة[١]. ولكن إبراهيم أنيس برغم نصه على أن الكلمة الواحدة قد تكون جملة أحيانا، فإنه لم يبين من أي نوع من الجمل تكون هذه الجملة[٢].

ومثال الفعل: سافر، جوابًا عن سؤال: أين محمد؟

ومثال الحرف: نعم، لا.

ومثال الحرف والفعل: لم يحضر.

ومثال: الحرف والاسم: يا محمد!

ومثال الحرف مع الحرف: يا ليت! كما في قوله تعالى: {يا ليتَني قَدَّمتُ لِحَياتي}[٣].

ولا شك أن هذه الألفاظ وما شابهها تعطي معنى مستقلًّا، وفائدة تامة يحسن السكوت عليها[٤] وبناء على ذلك فإنهم يحكمون على ما أفاد فائدة تامة مما وقع فيه خلاف بين النحويين المتقدمين بأنه جمل تامة-كما تقدم-. ومثل ذلك عندهم أيضًا: اسم الفعل، واسم الصوت، وفعل التعجب، وأفعال المدح والذم، والتحذير والإغراء، ونحو هذه التراكيب والتعبيرات.

---

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية ص ١٢٥، وانظر: حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٥٠.

(٣) انظر: حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٥٢.

(٤) سورة الفجر الآية ٢٤، وقد ورد لفظ {يا ليتني} في ثمانية مواضع في القرآن الكريم.

(١) انظر: أبو حيان، التذييل ٤٣/١، وأبو المكارم، الجملة الفعلية ص ٢٨ (الحاشية).

المطلب الثاني– موقف من يرى الأخذ بالمعنى والإسناد معا:

وهذا هو الموقف الثاني، حيث يرى أصحابه أنه ينبغي النظر للمعنى واللفظ معا؛ لأن الأخذ بالمعنى وحده يسلم إلى إشكالات لغوية متعددة، فمن هذه الإشكالات:

١ – كثرة التعبيرات والتراكيب والألفاظ المفيدة المرتبطة بالمواقف اللغوية، فهي كثيرة التنوع والاختلاف(١).

٢ – أن إهمال رعاية اللفظ قد ترتب عليه بعض الآثار، كالخلط بين نوعي الجملة في نحو: البدر طلع، فإنها تعد اسمية لكون المسند إليه اسمًا، وتعد فعلية لاشتمالها على فعل، بقطع النظر عن موقعه في الجملة، تقدم أو تأخر(٢).

كما أنهم يرون في المقابل أنه لا ينبغي أن نقيد الجملة بوجود ركنين أساسيين لا تقوم بدونهما؛ لأنه تضييق لسعة اللغة ورحابتها، وحشر لكل أنواع التراكيب في نوعين اثنين فقط، وهذا ما يتعارض مع واقع اللغة، مما سيفضي بالباحث إلى أن يجهد في زجّ نماذج مختلفة الخصائص والسمات تحت صنف واحد، مستعملًا في ذلك كل أنواع الفرض والتقدير والتأويل، برغم ما في ذلك من تعسف ظاهر في كثير من الأحيان، وهذا كله متناقض مع ما يتطلبه المنهج

(٢) انظر: أبو حيان، التذييل ٤٣/١، وأبو المكارم، الجملة الفعلية ص ٣١.

(٣) انظر: حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٥٨.

العلمي في البحث النحوي، وذلك بالتزام موضوعي بالنصوص اللغوية موضوع الدراسة، وبما يطرد في هذه النصوص من ظواهر[1].

وبناء على هذا –وهو النظر للمعنى واللفظ معًا– فيرى علي أبو المكارم أنه لا بد من مراعاة أمرين عند التصدي لدراسة الجملة وتحليلها، والتقعيد لها، وهما:

١ – تحديد الأشكال النمطية للجملة.

٢ – عدم الالتزام الكمي الافتراضي لهذا التحديد.

وعلى هذا فإنه يمكن إدخال أنواع متعددة من الألفاظ والتراكيب ضمن حدود الجملة لم يكن مُسلمًا بها من قبل، وبهذا يدخل في أشكال الجملة: الجملة المكونة من عنصر واحد فقط، كأن يكون اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا، أو اسم فعل، أو حرفًا وفعلًا، أو حرفًا واسمًا، أو حرفين، كما سبق التمثيل لكل ذلك آنفًا، وهكذا...[2].

ومع هذا كله فإن التصور الحديث الذي ظهر لتحديد مفهوم الجملة بناء على رعاية المعنى واللفظ، تصور يشمل ما لدى النحويين المتقدمين الذين يشترطون الإسناد، والذين لا يشترطونه، ويشمل كذلك ما لدى المحدثين الذين يرون ضرورة عدم الالتزام بركني الإسناد لتحقيق الفائدة، ويُسلّمون به إن وجد، ولا يتكلفونه إن فقد ما لم يكن له وجه ظاهر، وعلى هذا فهو يشمل الألفاظ

---

(٢) انظر: حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٥٨، وأبو المكارم، الجملة الفعلية ص ٣١-٣٢.

(٣) انظر: أبو المكارم، الجملة الفعلية ص ٣٢.

والعبارات والتراكيب الأخرى التي تفيد فائدة تامة، بحيث يراعى فيها جانب المعنى واللفظ معًا، وهو ما جعل تصنيفها ممكنًا وسهلًا، بحيث تسلك في تقسيمات مختلفة تبين حقائقها، وتحفظ لها ذواتها، وتبقي لها معانيها وخصائصها، بشكل منظم وواضح، مما يغني عن كثير من التأويل والالتواء، الذي دفع إليه الرغبة في اطراد القواعد(١).

وسوف أورد نموذجًا لبعض الألفاظ والتراكيب التي لم يوافق المحدثون الجمهورَ على ما قاموا به من تأويلها حتى تتفق مع ما أصلوه من ضرورة وجود ركنين للجملة لحصول الفائدة، ثم أعقب ذلك بإيراد تصورهم لهذا الذي يرونه تجاه تلك التراكيب.

فمن تلك التراكيب أسلوب النداء، نحو: يا محمدُ، فإن جمهور النحويين يجعلون المنادى منصوبًا بفعل محذوف تقديره: أَدعو محمدًا، أو أُنادي محمدًا، وأن (يا) سدت مسد هذا الفعل، وعلى هذا فيكون هذا التركيب من قبيل الجملة الفعلية(٢).

ولكن الدارسين المحدثين لا يرتضون هذا التأويل، الذي ليس له مسوغ إلا محاولة إرجاع هذا الأسلوب ذي التكوين الخاص إلى الصنف الذي حددوه وهو الجملة المشتملة على ركنين، برغم أن سماته ومعناه وتركيبه يختلف عن

---

(٢) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩١ وما بعدها، وحماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٧٩ – ١١٠.

(١) انظر: السيوطي، الهمع ٤٦/١.

تركيب الجملة الفعلية المعهودة، وعن سماتها المعروفة، وذلك أن الذي حمل الجمهور على اللجوء للتأويل أمران:

أحدهما: أن هذا التركيب مشتمل على معنى مستقل، وعلى فائدة تامة، وهذا شرط أساس عندهم متحقق فيه ليكون كلامًا.

والآخر: أنه لا يظهر فيه ركنا الإسناد (الفعل والفاعل) وهما شيئان مفقودان لا يكون بدونهما هذا التركيب كلامًا عندهم.

ومع هذا فالدارسون المحدثون يأبون هذا التأويل الذي فيه خروج بهذا التركيب عن طبيعة تكوينه، وتحويل لمعناه إلى معنى مضاد، وبيان ذلك أن هناك فرقا كبيرا بين أسلوب النداء المعهود (يا محمد) وبين الصورة الذهنية المتخيلة التي أولوه إليها، وهي: أَدعو محمدًا، أو أنادي محمدًا، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن بينهما فرقًا في مجال الصياغة التركيبية، فإن تعبير (أدعو، أو أنادي محمدًا) جملة خبرية، يصح أن يطبق عليها ما يطبق على الجمل الخبرية، وهو توجيه الحكم عليها بالتصديق أو بالتكذيب، بينما أسلوب (يا محمد) أسلوب إنشائي، لا يتأتى الحكم عليه بالتصديق أو التكذيب؛ لأنه ليس هناك حدث خارجي يمكن مقابلته به لمعرفة مدى اتفاقه معه أو اختلافه عنه[1].

(٢) انظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٦ – ١٢٧، والمخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٥٣، ٥٤، وأبو المكارم، الجملة الفعلية ص ٣٠ – ٣١، وحماسة، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٣٣.

الوجه الثاني: الفرق في الموقف اللغوي، فإن الموقف اللغوي الذي يستعمل فيه كل من التعبيرين مختلف، فأسلوب النداء يتطلب ثنائية الطرفين المشاركين في هذا الموقف؛ إذ لا يُلمح منه وجود أحد غير المتكلم والمنادى، وأما جملة (أدعو محمدًا) فإن هذا التركيب يشير إلى وجود أطراف ثلاثة، وهي: المتكلم، والمخاطب، والمتحدث عنه وهو محمد؛ إذن فبين التعبيرين فرق، فلا يصح تأويل الأول بالثاني(١).

وهذا الموقف الذي رآه المحدثون لم يكن بدعًا من القول، برغم أن البحث في اللغة متاح لمن لديه مقدرة على ذلك، فكل من أتى برأي جديد مؤيد بالحجج والبراهين فإن له ذلك، قال ابن جني: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يَلْوِ بِنَصٍّ، أو ينتهك حُرمة شَرْع"(٢) وابن جني نفسه هذا العالم الجهبذ قد سبق المحْدثين إلى القول ببعض ما توصلوا إليه، حيث قال منكرًا على القائلين بتقدير فعل ناصب للمنادى: "وإذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أَولَى وأَحْجَى!...، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء! ألا ترى أنه لو تُحْشِمَ إظهاره فقيل: أدعو زيدًا، وأنادي زيدًا لاستحال أمر النداء، فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق الكذب، والنداء مما لا يصح فيه التصديق والتكذيب"(٣) وقد تقدمت الإشارة إلى أن ابن جني

(٢) انظر: أبو المكارم، الجملة الفعلية ص ٣١.

(٣) ابن جني، الخصائص ١/١٨٩.

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٨٦.

يجعل النداء كلامًا مفيدًا قائمًا بذاته. وبناء على هذا فإنه لا يمكن القول بأن ما ذهب إليه المحدثون كان اتجاهًا جديدًا على غير أساس سابق، بل كان له أساس، ولكنه عبارة عن آراء متفرقة، ولم يكن اتجاها كما هو الحال لدى هؤلاء المحدثين.

وأما فيما يتعلق بتصنيف هذا التركيب –وبقية التراكيب المختلف فيها– فقد اختلفت نظرات الدارسين المعاصرين في طريقة تصنيفها، مع اتفاقهم على أنها كلام مفيد، لكونها تتضمن معاني مستقلة، وتشتمل على فائدة تامة، كما اتفقوا على عدم إجازة التأويل فيها، وذلك على النحو الآتي:

١- أطلق برجشتراسر على هذه التراكيب اسم شبه الجملة[١] فقال: "فإن (يا حسنُ) ليس بجملة، ولا قِسم من الجملة، وهو مع ذلك تام، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه، لا يحتاج إلى غيره مُظهرا كان أو مُقدرًا"[٢].

٢ – وأما عبد الرحمن أيوب فقد عده جملة غير إسنادية[٣].

٣-وكذلك محمد حماسة عده مركبًا إسناديًّا، ثم جعله نوعًا منه باسم: الجملة الندائية[٤].

٤ – وأما مهدي المخزومي فلم يجعله جملة كالمتقدمين، ولا شبه جملة كبرجشتراسر، ولا جملة إسنادية كعبد الرحمن أيوب، ومحمد حماسة، وإنما جعله

---

(٢) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية ص ١٢٥-١٣٠.

(٣) السابق ص ١٢٥.

(٤) انظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٦ – ١٢٧.

(١) انظر: حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة ص ٩٧، ١٠٦ – ١٠٧.

مركبًا لفظيًّا، قال: "ونحن إذ نتفق مع الدكتور [عبد الرحمن أيوب] في مخالفته للقدماء، نختلف معه في تسمية مثل هذا التعبير جملة؛ لأن الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة، ولا يقوم مثل قولهم: (يا عبد الله) على مثل ذلك الأساس، ولا يؤدي مثل تلك الفكرة، ولأن مثل قولهم: يا عبدَ الله لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه، ولفت نظر المنادى، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدي ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة، مثل (أَلَا) و(ها) التي للتنبيه أيضًا وغيرهما إلا في أنه مركب لفظي لا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا يصح تسميته بالجملة أيضًا"(١).

وعلى هذا المنوال سار الدارسون المحدثون في دراسة سائر التراكيب، بل والألفاظ التي تتضمن معنى مستقلًّا، وتفيد فائدة تامة –والتي اضطُر الجمهور إلى القول بالتأويل فيها– حيث عمل أولئك المحْدثون على تصنيفها، ثم تسمية كل صنف على النحو الآتي:

١ – الجملة البسيطة: وهذه تسمية أطلقها برجشتراسر على كل تركيب وصفي أو إضافي أو عطفي غير إسنادي، كما أطلقها على أسلوب النداء(٢).

٢ – الجمل الناقصة:

(٢) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٥٣ – ٥٤.

(٣) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية ص ١٢٥.

وهي تسمية أطلقها برجشتراسر كذلك على كل تركيب أفاد معنى كاملا، وقد تكون مكونة من كلمة واحدة، مثل كلمة (أمس) جوابًا لـ (متى جئت؟)[١].

٣ – الجمل غير الإسنادية:

وهي تسمية عبد الرحمن أيوب، ويندرج تحتها: جملة النداء، وجملة نِعْم وبِئْس، وجملة التعجب[٢].

٤ – الخوالف:

وهي تسمية تمام حسان، وقد بين أنه يقصد بها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي: في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقفٍ انفعالي ما، وهذه الكلمات أنواع أربعة[٣] وهي:

أ – خالفة الإخالة، وهي المعروفة عند النحويين باسم الفعل. قال محمد حماسة: "ولست أرى –في الحقيقة– لهذا المصطلح سندًا من استعمال لغوي"[٤].

ب – خالفة الصوت، وهي التي يسميها النحاة اسم الصوت.

ج – خالفة التعجب، وهي صيغتا التعجب.

د – خالفة المدح أو الذم، وهي فعلًا المح أو الذم.

---

(٢) انظر: المصدر السابق..

(٣) انظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٧.

(٤) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣ – ١١٨.

(٥) حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة ص ٩٧.

وقد عدها جملًا مركبة فقال: "ذكرنا أن جميع الجمل المركبة من الخوالف وضمائمها جمل إفصاحية إنشائية، وبهذا تختلف الخوالف عن بقية أقسام الكلم"[١].

٥ – الجمل الموجزة:

وهي تسمية أطلقها محمد حماسة، وقد بين مراده بذلك، وهو أنها الجمل التي لا تتألف إلا من طرف واحد، فبدلًا من أن نقول: الجمل ذات الطرف الواحد، نقول: الجمل الموجزة؛ لأن هذا مصطلح، والمصطلح ينبغي فيه أن يكون مختصرًا، وعلى هذا فيدخل في هذا النوع كل ما عده النحويون المتقدمون من حذف أحد الطرفين وجوبًا؛ لأنه إذا كان هذا النوع من الحذف واجبًا، أي: لا يمكن أن يظهر مطلقًا، فلا داعي لتكلف الاعتداد به، وحسبانه جزءًا من الجملة، ما دام أن هذا التركيب المنطوق مؤديًا معنى يحسن السكوت عليه[٢] وبناء على هذا فقد قسم الجمل ثلاثة أنواع:

النوع الأول:

أ-الجمل الفعلية الموجزة

وهي كل فعل استتر فاعله وجوبًا عند النحويين، فصورة الفعل التي يوجد عليها صيغة مغنية عن وجود طرف آخر، وهي أربع صور:

---

(٢) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٨.

(١) انظر: حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة ص ٧٨ – ٨٨.

١ – الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، نحو: أتكلمُ، وعند إعرابه يقال: فعل مضارع للمتكلم.

٢ – الفعل المضارع المبدوء بالنون، نحو: نتكلم، وإعرابه: فعل مضارع للمتكلمين.

٣ – المضارع المبدوء بتاء المخاطَب، نحو: تتكلم، وإعرابه: فعل مضارع للمخاطَب أو للمخاطَبة.

٤ – فعل الأمر للمخاطَب الواحد، نحو: استقمْ، ويقال في إعرابه: فعل أمر للمخاطب[١].

ب – الجملة الاسمية الموجزة[٢]:

وهي كل اسم أفاد معنى مستقلًّا يحسن السكوت عليه عند ذكره، وعد من ذلك:

١ – الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية، بشرط أن تفيد مع هذا الاسم معنى مستقلًّا، كقوله تعالى: {ولولا فَضْلُ اللهِ عليكم ورحمتُه} [النور، ٢٠].

٢ –الاسم المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية مثل: كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه.

---

(٢) انظر: حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة ص ٩٠ – ٩١.

(١) انظر: السابق ص ٩١ – ٩٤.

٣-المصدر المضاف الواقع بعده حال لا يصلح للإخبار، وكذلك ما يكون فيه هذا المصدر مضافا إليه، نحو: ضَرْبِي زيدًا قائما، وأَتَمُّ تَبْيِينِي الحقَ مَنُوطًا بالحِكَم.

٤- المصدر الذي يجاء به بدلا من اللفظ بفعله، سواء أكان يقصد به الخبر أم الإنشاء، وسواء أكان مرفوعا أم منصوبًا، نحو: سَمْعٌ وطاعةٌ.

ج-الجملة الجوابية الموجزة:

وهي كل ما كان جوابًا لسؤال، وكان مكتفيًا بنفسه، مغنيًا في موقفه عما سواه، مفهمًا للمراد، وليس المقصود بداهة أن الجواب عن سؤالٍ ما لا بد أن يكون جملة موجزة؛ لأن الموقف اللغوي بكل عناصره قد يتطلب أحيانًا الإطالة والتفصيل، كما يتطلب أحيانًا الإيجاز، والمتكلم هو الذي يحدد ذلك، ولكن الذي يعنينا هنا من هذا هو الإجابات الموجزة التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر التركيب؛ إذا ذكر وحده في غير سياق الإجابة عن سؤال لا يكون مفهمًا معنًى يحسن السكوت عليه، بينما هو في سياق الإجابة عن سؤال مفهم ومفيد ، ومن هنا تكون أدوات الجواب كلها جملًا مفيدة في سياقها[١] وهو رأي ابن طلحة كما تقدمت الإشارة إليه.

ثالثًا: الجمل غير الإسنادية[٢]:

---

(٢) انظر: السابق ص ٩٥ – ٩٦.

(١) انظر: حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة ص ٩٧ – ١٠٧.

وهي عند محمد حماسة قسمان:

القسم الأول: ما سماه تمام حسان بالخوالف، وهي خالفة اسم الفعل، وخالفة التعجب، وخالفة الصوت. وقد أبدى محمد حماسة تحفظه على تسمية تمام حسان اسم الفعل بخالفة الإخالة، وقال: "ولست أرى –في الحقيقة– لهذا المصطلح سندًا من استعمال لغوي، ولذلك فضلت تسميه اسم الفعل بما سماه به ابن صابر[١] (الخالفة) ويصبح تجرده من المقيدات مميزًا له عن غيره من الخوالف"[٢].

وأيضًا فإنه لما كانت كل واحدة من هذه الأنواع مع ضميمتها تكون جملة مستقلة تنفرد بخصائصها عن بقية الجمل فقد ذهب إلى تسميتها بالجملة، فيقال: جملة الخالفة، وجملة التعجب، وجملة المدح والذم[٣].

القسم الثاني: أضاف محمد حماسة إلى ما ذكره تمام حسان ثلاث جمل، وهي: جملة النداء، وجملة القسم، وجملة التحذير والإغراء، فيصبح عدد الجمل غير الإسنادية لديه سبعًا[٤].

وهذا الذي ذهب إليه الدارسون المحدثون من أن هذه التركيب وما شابهها مفيد فائدة تامة، وأنها قسم من أقسام الجملة، وأنها لا تحتاج إلى تأويل، هو الذي يميل إليه الباحث؛ وذلك لكون هذا الاتجاه أشد قربًا من واقع اللغة،

---

(٢) انظر: أبو حيان، التذييل ٢٣/١.

(٣) حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة ص ٩٧.

(٤) انظر: المصدر السابق ٩٧ – ٩٨.

(١) انظر: المصدر السابق ٩٨، ١٠٧ – ١١٠.

وأليق بطبيعتها، وأبعد عن اللوازم التي تلزم عند القول بتأويلها بجمل فعلية أو اسمية مختلفة عنها شكلًا ومضمونًا في قليل أو كثير.

قال محمد حماسة: "وأما كونها [هذه التراكيب والأساليب] خارجة في ظاهرها عن النظام الذي ارتضوه للجملة فليس هذا عيب اللغة، والواجب علينا نحن الدارسين أن نعيد التصنيف الذي يضع كل شيء في مكانه الصحيح، ولن يكون ذلك بقسرها وإكراهها على مبنى لا يؤدي ما تضمنه من معنى، وعلينا ألا نخشى من كثرة النماذج فهي السبيل المثلى للوصف الدقيق"(١).

وأما كون الدارسين المحدثين قد اختلفت تقسيماتهم وتسمياتهم لهذه التراكيب فإن هذا يمكن أن يعد من قبيل اختلاف المصطلحات، ولا مشاحة في اختلاف المصطلحات، ولا ضير في ذلك ما دام أن الأمر المهم متحقق، وهو أنهم يعدونها من التراكيب المفيدة فائدة تامة، والمتضمنة معاني مستقلة، وأنه لا ينبغي تأويلها، لا لشيء معتبر سوى الرغبة في اطراد القاعدة النحوية، مع أن في ردها إلى شكل واحد من الجمل –وهو ما تضمن ركنين من أربعة– تضييقا لسعة اللغة ورحابتها، وبعدًا بهذه التراكيب عن طبيعتها المعنوية، وطريقة صياغتها، وإهمالا للعناصر الأخرى المصاحبة للمواقف اللغوية التي تقال فيها هذه التراكيب، وهذا ما لا يتفق مع ما يتطلبه منهج البحث النحوي الموضوعي، المنهج الذي يفترض الانطلاق من النصوص اللغوية للتقعيد والتقنين، دون استصحاب قوانين من خارج واقع اللغة إلا بقدر الحاجة.

(١) حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة ص ٦٢.

ومن خلال ما تقدم عرضه عما ورد عن النحويين في قضية الفائدة فإنه يمكن القول إن مسألة الفائدة ذات أبعاد كثيرة في مجال دراسة الجملة والكلام، ومما يوضح ذلك أنه بالتأمل في كيفية تناول النحويين لهذا الجانب المهم من جانبي الجملة، فإننا نستطيع أن نصل إلى إدراك الأمور الآتية فيما يتعلق بالفائدة:

١ – أن النحويين يقسمون الفائدة قسمين –كما تقدمت الإشارة إليه–: فائدة تامة، وفائدة ناقصة، ومعنى تمام الفائدة عند جمهور النحويين: أن يتضمن التركيب أو اللفظ معنى يحسن السكوت عليه، وهكذا يطلقون غالبًا ولا يقيدون الأمر ببيان ممن تحصل الفائدة؟ أمن المتكلم فقط؟ أم من السامع فقط؟ أم منهما كليهما؟ وقد اتضح من كلام الدسوقي أنهما في الحقيقة متلازمان؛ لأنه متى حصلت الفائدة حسن السكوت من كل منهما، وإلا فلا؛ لأن اللغة في غالبًاها نشاط تواصلي بين منشئ الكلام والمتلقي له، فحتى تكون هذه العملية التواصلية موفية بالغرض منها كان القصد بحُسن السكوت مطلوبًا تحققه من طرفي التخاطب: المتكلم، والمتلقي على حد سواء.

٢ – أن الذين جعلوا الفائدة وحدها هي الأساس –متقدمين ومحدثين– لم يشترطوا الإسناد دائمًا لحصول الفائدة، وذلك لأن الغاية عندهم هي تحقق الفائدة، فمتى حصلت حصل تحقق المقصود من إنشاء التركيب أو الأسلوب اللغوي، ولذلك فهم يعتدون بما لا إسناد فيه، كالنداء، وبعض الأساليب الأخرى كالتمني، والتعجب، والمدح والذم، ونحو ذلك.

وأما من اشترط في التركيب وجود ركني الإسناد والإفادة معًا، فلا شك أنهم يهملون ما عداهما من الأساليب الأخرى كالنداء، ونحوه، فلا يجعلونها جملًا إلا بعد تأويلها بجمل اسمية أو فعلية.

وأما الذين يقولون بنقصان الفائدة فإنهم جعلوا محور الجملة والكلام هو الإسناد، فمتى تحقق الإسناد فهي جملة حتى وإن كانت غير مفيدة فائدة تامة، كجملة الخبر، والصلة، والصفة، ونحو ذلك.

٣ – أن النحويين الذين يشترطون تمام الفائدة مع الإسناد قد ضيقوا واسعًا؛ لأن الفائدة ربما لا تأتي من ركني الإسناد فقط، بل إنها قد تكون مرهونة ببعض ما ليس ركنًا في الكلام، كالحال، والتمييز، والمفاعيل ونحو ذلك، فإذا لم توجد هذه المكملات فلا فائدة في الجملة برغم وجود ركنيها الأساسيين، كما أن الفائدة قد تحصل أيضًا مما لا إسناد فيه كما تقدم إيضاحه.

المبحث الرابع– القصد في الفائدة، ومدى تحققها:

المطلب الأول– القصد في الفائدة:

القصد في الفائدة من الأمور التي أثارت جدلًا بين النحويين، وقد بدأ الحديث عن هذه المسألة عند بعض النحويين المتقدمين، كابن عصفور[١] وابن مالك، حيث اشترطا القصد في الفائدة، قال ابن مالك: "الكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"[٢] وانطلاقًا من أثر ابن مالك الكبير في النحويين من بعده فقد وافقه كثير من النحويين، كالرضي[٣]، حيث تنبهوا إلى أهمية مسألة القصد في الفائدة، فجعلوا كون الفائدة مقصودة شرطًا لاعتبارها تامة، وذلك حتى يكون التركيب معتدًّا به على أنه كلام أو جملة، وبناء على ذلك فهم لا يعتدون بما كان عرضًا من الجمل، كالصادر عن النائم، أو الساهي، أو المجنون، ونحوهم.

وهناك فريق آخر من النحويين لم يشترطوا القصد في الفائدة[٤]، وذلك لأسباب متعددة، منها:

---

(٢) انظر: ابن عصفور، المقرب، ومعه (مُثُل المقرب) ص ٦٧ – ٦٨. وقد عبر عن القصد بالوضع، ثم بين أن مراده بالوضع: القصد.

(٣) ابن مالك، التسهيل مع شرحه ١/٥.

(٤) انظر: الرضي، شرح الكافية ١/٨.

(٥) انظر: أبو حيان، التذييل ١/٣٦، والسيوطي، الهمع ١/٤٣، والفاكهي، شرح كتاب الحدود ص ٥٨.

أ- أنهم يرون خطأً احتراز الذين يحترزون من حديث المجنون والنائم والساهي ونحوهم؛ لكونه مفيدًا عندهم، ولكن فائدته ليست بالقصد، وذلك لأنهم يرون أن حديث هؤلاء غير مفيد بوجه من الوجوه، فإنه إذا قال النائم ونحوه: قام زيد -مثلًا- ووافق ذلك قيام زيد، فالفائدة لم تحصل من إخبار النائم مطلقا، وإنما حصلت لمن هو موجود من مشاهدة قيام زيد[١].

ب — ومنها: أن اشتراط الإفادة بالمعنى الذي تقرر للكلام والجملة يستلزم القصد، فهناك تلازم عضوي بينهما، وذلك أن حُسن السكوت يستدعي أن يكون المتكلم قاصدًا لما تكلم به، وعلى هذا فلا داعي لاشتراطه[٢].

ج-ومنها كذلك: أن القصد أمر راجع إلى النوايا والدوافع، وهذا ليس من شأن النحوي تناوله بالدراسة، وإنما دراسة النحو تتناول اللغة بوصفها ظاهرة تدرس بنيتها اللفظية دون التجاوز إلى ما وراء ذلك، ومن هنا فقد اختلفت مواقف النحويين في بعض التراكيب التي تفيد فائدة تامة ولكنها غير مرادة أحيانًا، وقد تكون مرادة قطعا في أحيان أخرى، كحديث من أشير إليهم: النائم، والساهي وغيرهما، وذلك مما قَصْدُ الإفادة فيه غير موجود، فأما الذين يشترطون القصد فقد ذهبوا إلى عدم الاعتداد بما يصدر عن هؤلاء وإن أفاد إفادة حقيقية، بينما ذهب الذين لا يشترطون القصد إلى الاعتداد بذلك بناء

(٢) انظر: أبو حيان، التذييل ٣٦/١.

(٣) انظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود ص ٥٨ — ٥٩.

على أنها جمل تضمنت الإسناد؛ لأن وظيفة النحوي عندهم تحليل بنية اللغة مجردة عن الأحوال الخارجة عنها[١].

وكما اهتم الكثير من النحويين واللغويين المتقدمين والمحدثين بمراعاة قصد المتكلم وغرضه من الكلام (الخطاب) مع مراعاة علاقته مع السامع، فقد اهتم به كذلك اللسانيون المعاصرون في الدراسات اللسانية التداولية المعاصرة، تلك الدراسات القائمة على أسس تداولية أثناء الكلام، وبذلك الاهتمام تبلور عندهم ما يعرف اليوم بمفهوم المقصدية، أو الغرض[٢].

المطلب الثاني– مدى تحقق الفائدة:

من المسائل المتعلقة بالفائدة: مسألة مدى تحقق الفائدة، أي: مدى إمكان حصولها وحدوثها للموجه إليه الكلام، أو انتفاء حصولها وحدوثها له، بمعنى: ما مدى إفادتها للمخاطب شيئًا يجهله فتضيف لعلمه شيئًا جديدًا من عدم ذلك؟

فهذه القضية مما تناوله النحويون بالبحث والدراسة، حيث إنهم سألوا: هل يشترط أن تتحقق الفائدة واقعًا وفعلًا فتفيد المخاطب شيئًا يجهله؟ أم أنه يُكتفى بأنه يمكن أن يكون التركيب مفيدًا، سواء أأمكن تحقق الفائدة فعلًا أم لم يمكن؟

---

(٢) انظر: أبو المكارم، مقومات الجملة العربية ص ٤٠.

(٣) انظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨ ص٢٥٠، وصلاح اسمًاعيل، جون سيرل في القصدية، دراسة في فلسفة العقل، مجلس النشر العلمي، الكويت،٢٠٠٧ ص ١٠٩، وخليفة بوجادي، نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية، ص ٧.

في الحقيقة إن النحويين المتقدمين قد اختلفوا في ذلك، فكانوا فريقين:

الفريق الأول: ذهب هذا الفريق إلى اشترط تحقق الفائدة فعلًا واقعًا للموجه إليه الكلام، وبناء على ذلك فإنهم قد رفضوا الاعتداد بكون بعض الجمل والتراكيب كلامًا، من نحو:

أ-البدهيات المعلومة لكل أحد، نحو: النار حارة، والثلج بارد، والسماء فوقنا، والأرض تحتنا، والكل أكبر من الجزء... إلخ[١].

ب- ما لا يحمل معنى جديدًا أو فائدة جديدة، كأن يُخبر إنسانٌ ما بخبر، ثم يعاد عليه، فإنه يستفيد في المرة الأولى ولا يستفيد في الثانية[٢].

ج – ما كان الحكم فيه عامًّا غير مخصوص بشيء، نحو: كان رجلٌ ذاهبًا، لِرجلٍ ثوبٌ، وعند رجلٍ مالٌ، ونحو هذا[٣].

ولكن هؤلاء الفريق يقولون أيضًا إن ما ذهبوا إليه ليس على إطلاقه، فقد استثنى بعضهم حالات لا يكون الغرض منها إفادة المخاطب شيئًا جديدًا من وجهة نظرهم، وهو مع ذلك في هذه الحالات كلام تام، وذلك في مواضع متعددة، منها:

---

(٢) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٦٦/١، وابن مالك، شرح التسهيل ٧/١، وأبو حيان، التذييل ٣٤/١.

(٣) انظر: أبو حيان، التذييل ٣٩/١، والسيوطي، الهمع ٤٢/١ – ٤٤، والسامرائي، الجملة العربية والمعنى ص ٧، وأبو المكارم: ١-الجملة الفعلية ص ٢٣. ٢- مقومات الجملة العربية ص ٤١.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب ٥٤/١، والخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٩٧/١، والسامرائي، الجملة العربية والمعنى ص ٧.

١ – إذا كانت الغاية من الكلام التعبير عما في النفس من شعور، كالتعجب خاصة، كقول القائل: سبحانَ الله! ما أحسنَ السماءَ!

٢–إذا كانت الغاية من الكلام التعبير عما في النفس من شعور التعظيم، كقول القائل: الله أكبر! لله الحمد!

٣ –إذا كانت الغاية من الكلام والتعبير الإفصاح عما في النفس من بعض الشعور، كالسرور، أو الحزن، أو التحسر، أو الفرح، أو التضايق، كأن يقال: الدنيا حارة! أو النهار طويل! أو السماء صافية! والمخاطب يعلم ذلك ويراه ويشعر به، فيقول: نعم(١).

٤ –إذا كانت الغاية من الكلام التبرك بذكر الله تعالى أو تسبيحه طلبا للثواب والأجر، نحو قول المسلم: لا إله إلا الله، أو سبحان الحي الذي لا يموت! (٢)، قال ابن السراج:

"فإن قال قائل: فأنت تقول: الله ربنا، ومحمد [صلى الله عليه وسلم] نبينا، وهذا معلوم معروف، قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين، وإنما نقوله ردا على الكفار، وعلى من لا يقول به، ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا للتعظيم والتحميد، لطلب الثواب به، فإن المسبِّح يسبح وليس يريد أن يفيد أحدًا شيئًا، وإنما يريد أن يتبرر ويتقرب إلى الله بقول الحق، وبذلك أُمرنا وتُعبدنا، وأصل ذلك الاعتراف بمنِّ الله عليه بأن عرّفه نفسَه وفضله على من لا يعرف ذلك، وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب

(٢) انظر: السامرائي، الجملة العربية والمعنى ص ٨.

(٣) انظر: السابق ص ٨

فيه، ولكن لو قال قائل: النار حارة، والثلج بارد لكان هذا كلامًا لا فائدة فيه، وإن كان الخبر نكرة"[١].

الفريق الثاني:

وأما الفريق الثاني من النحويين المتقدمين فقد رفضوا اشتراط تحقق الفائدة، وقالوا: نكتفي في الفائدة بكونها ممكنة فحسب، واعتبار إمكان حصولها يعود إلى التركيب اللغوي وليس إلى عوامل خارجية أخرى تؤثر فيها، والعلة في ذلك أنهم إنما يتحدثون عن الألفاظ فقط، فكل تركيب كان وفق قانون تركيب العربية حكم بأنه كلام، دون التفات إلى معناه هل هو معلوم أم لا[٢].

كما أنهم يرون أن اشتراط تحقق الفائدة واقعًا وفعلًا قد يؤدي إلى شيء من التناقض، فيكون التركيب اللغوي الواحد مفيدًا وغير مفيد، وذلك إذا خوطب به من يجهله كان مفيدًا له معنى جديدًا، أو غير مفيد حين يخاطب به من يعرفه، أو من سبق خطابه به[٣] قال أبو حيان(ت٧٤٥هـ): " وكان بعض من عاصرناه يقول: العجب لهؤلاء النحاة، يجيئون لأصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام، كقولنا: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والكل أكثر من الجزء، والواحد نصف الاثنين، ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد السامع عِلْمَ ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طَرَقَ سَمْعَ الإنسان فاستفاد منه شيئًا، ثم طرقه ثانيًا، وهو قد علم مضمونه أولًا أنه لا يكون كلامًا باعتبار المرة الثانية؛ لأنه لم يُفده علم ما لم يكن

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو ٦٦/١.

(٣) انظر: العطار، حاشية العطار على الأزهرية ص ١٤ – ١٥.

(٤) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥-٩، وأبو حيان، التذييل ٣٤/١ – ٤٢، وأبو المكارم، مقومات الجملة العربية ص ٣٨ – ٤٢.

يعلم، فيكون الشيء الواحد كلامًا وغير كلام بحسب إفادته السامع، هذا خُلْفٌ"(١).

ومن خلال هذين الموقفين للنحويين المتقدمين حيال قضية ضرورة تحقق الفائدة في الجملة أو الجمل (النص) للموجه إليه الكلام، أو عدم لزوم ذلك يمكن الخلوص ببعض الملاحظات، ومنها:

أ – أنه لا خلاف مع الفريق الأول في قولهم بأن ما كان الحكم فيه عاما غير مخصوص بشيء نحو: كان رجلٌ ذاهبا، ولرجلٍ ثوبٌ، وعند رجلٍ مالٌ، على أنه ليس بكلام مفيد.

ب–أن الاعتداد بكلام النائم والساهي والمجنون ونحوهم أمر غير مسلّم به لمن يعتد بذلك، بل ينبغي عدم اعتبار ما يصدر عن هؤلاء من حديث كلامًا، وذلك لكونه يفتقر إلى عنصر مهم جدا في قضية الفائدة في الكلام والجملة، وهو افتقاره إلى عنصر الموقف اللغوي الذي تحكمه قوانين المجتمع صاحب اللغة، حيث إن اللغة رموز يعبر بها عن المقاصد والأغراض والحاجات وغير ذلك، وذلك حالة كونه عن قصد ووعي لما يقال، حتى تكون اللغة مؤدية وظيفة معقولة مقبولة، وأما حديث هؤلاء الذين أشير إليهم –وبخاصة النائم والمجنون– فهو من قبيل اللغو الذي يجب اطّراحه.

ج–وأما ما استثني من الجمل والعبارات التي ليس القصد منها الإفادة – عند من يرى ذلك– وإنما التعبير عن شعورٍ ما، أو التعبد لله جل وعلا بقولها، ونحو ذلك، فلا يبدو للباحث أن هذا الاستثناء في محله، بل إنه يرى أنها جمل

(١) أبو حيان، التذييل ١/٣٤ – ٣٥.

مفيدة فائدة متحققة يستفيدها السامع من قول هذه الجمل بحضرته، وبيان ذلك أن هذا النوع من الجمل يقال في موقفين لغويين غالبًا، وكل موقف يختلف الغرض فيه عن الآخر:

الموقف الأول:

وهو أن يكون الغرض منه إفادة المخاطب بمضمون هذه الجمل الذي تفيده كلماتها بمعناها المعجمي، أو دلالتها المباشرة -حسب عرف الدراسات الحديثة- فمثلًا: كلمة التوحيد -وهي أعظم كلمة- لا إله إلا الله، معناها المعجمي: لا معبودَ بحق إلا الله، فهذه تقال بهذا المعنى في مواقف كثيرة، كأن تقال لغير المسلم حتى يعرف معناها، أو تقال في ميدان التعليم لأبناء المسلمين، ولعامة المسلمين حتى يعرفوا معناها المعجمي حقيقة، وهي في هذه الحالات كلها مفيدة فائدة حقيقية واقعية يستفيدها المخاطب بهذه الجملة العظيمة، وهذه الحالة هي من أكثر حالات قول هذه الكلمة العظيمة.

الموقف الثاني:

قول تلك العبارات لا لإرادة بيان معناها المعجمي لإفادة المخاطب به، بل لغرض آخر، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يقولها الإنسان منفردًا، وليس بحضرته أحد، أو بحضرته أحد ولكنه لا يريد توجيه الكلام إليه، وإنما يكون قصده -مثلًا- التعبد لله تعالى بذكره وتسبيحه، أو يكون القصد التعبير عما في النفس من شعور معين، فهذه لا يتصور أن يكون فيها فائدة موجهة لأحد، وإنما الغاية منها إنما هي ذكر الله تعالى بتكرير هذه الجمل والعبارات، بل إنه يمكن القول بأن فائدتها موجهة للمتكلم نفسه، وهي ما يحصل للمتكلم بها من تجدد المعنى باستشعاره والتأمل

فيه، واستحضار لدلالاته. أو يكون القصد التعبير عن الشعور فقط في محاولة لتخفيف المعاناة إن كان متألِمًا، أو للتلذذ بترديد ألفاظ عبارات معينة إن كان المقام مقام فرح وسرور، ونحو ذلك.

والصورة الثانية: أن يقول الإنسان تلك العبارات مريدًا توجيه الحديث إلى مخاطبٍ ما، فهذه لا شك أن الفائدة فيها متحققة، فهي إذن ليست خالية من الفائدة المراد توجيهها للمخاطب كما يرى بعض النحويين، ولكن نوع هذه الفائدة يختلف باختلاف المواقف اللغوية المرادة، وكذلك نوع الفائدة المراد إيصالها للمخاطب، وقد تبين آنفا أن الجملة قد يراد بذكرها معناها المعجمي (دلالتها المباشرة)، أو دلالتها في إطار سياق معين، وهذا أمر مستفيض استعماله في النشاط اللغوي بشكل عام. وسوف أذكر هنا بعض المواقف اللغوية التي تذكر فيها تلك التعبيرات (الجمل) التي قيل إنه لا فائدة فيها، أو أنها تستثنى من شرط القصد في الفائدة، حتى يتبين أنها مفيدة حقا، فمن تلك المواقف اللغوية:

أن يراد بقول تلك العبارات معنى دلاليا في سياق معين، لا المعنى المعجمي لألفاظها فحسب، أي إيصال معنى معين (مفيد) للمخاطب عن طريق التعبير بهذه الجمل والتعبيرات؛ لكون التعبير بها يكون أبلغ وأقوى في أداء المعنى من استعمال الجملة ذات الدلالة المعجمية، فإذا قال القائل بحضرة مخاطَبٍ ما: سبحان الله! —مثلًا — فإن المتكلم في كثير من الأحيان يريد أن يوصل إليه معنى معينا، كأن يحثه على التسبيح، فكأنه قال له: قل: سبحان الله! وعلى هذا فالجملتان بمعنى معجمي واحد، وتزيد جملة التعجب على الجملة الأمرية بأنها أبلغ وأقوى في إيصال المعنى المراد، فضلًا عن كونها أكثر لطفًا ورفقًا بالمستمع في توجيهه لأن يسبح الله تعالى.

ومن المعاني الدلالية المرتبطة بموقف معين كذلك: ما يقصده المصلون بالتسبيح عندما يقع من الإمام في الصلاة خطأ في قراءة القرآن، فإنهم يقولون: سبحان الله! فتكون دلالتها في هذه الحالة دلالة غير مباشرة، وهي أن الإمام قد وقع في خطأ ما في التلاوة، فكأنهم قالوا له: نسيت كذا، أو تركت كذا، وهذا ما يفهمه الإمام من تسبيحهم، لا أنه يفهم معنى التنزيه لله تعالى مجردا من هذا المعنى.

ومثل ذلك قول القائل: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، ونحو هذه العبارات المسلم بمعانيها، والتي حكم عليها بعض النحويين بأنه لا فائدة من قولها، وعلى هذا فليست بكلام.

ولذلك فإنني أرى أن هذه العبارات وما شابهها لا بد أن تكون مفيدة ولا شك، وبيان ذلك أنه لا يتصور أن يقولها عاقل إلا في مقام يكون ذكرها فيه مفيدًا للمخاطب، وإلا كان ذلك لغوًا وعبثًا وسخفًا من القول لا يقوله عاقل، وذلك لأن هذه العبارات لا تقال إلا في سياق معين تكون فيه مفيدة؛ إذن فالسياق هو الذي يسوغ استعمال هذه العبارات، ويحدد دلالاتها المرادة من المتكلم، وعندما يُغض النظر إلى السياق، وينظر للعبارات منفصلة عنه فإن هذا سيؤدي إلى خلل في الحكم، كما هو الحال عندما حُكم على هذه العبارات بأنها غير مفيدة، وهذا ما أشار إليه كثير من النحويين واللغويين المتقدمين، وهو ما أوضحتْه الدراسات اللغوية الحديثة أيضًا، حيث جعلت من مراعاة السياق مرتكزًا أساسًا لفهم المعنى، ولذلك التزموا عدم النظر إلى الجملة منفصلة عن سياق النص

أو المقام الذي قيلت فيه، فكان السياق بذلك كبرى القرائن اللفظية التي يفهم من خلالها المعنى[1].

فقول القائل –مثلًا–: السماء فوقنا والأرض تحتنا، لا يحدث في العادة أن يقوله إنسان راشد إلا في موقف لغوي يناسب ذلك، كأن يكون ذلك في مقام الطلب من المخاطبين الإقرار والاعتراف بنعمة الله تعالى عليهم بأن جعل السماء فوقهم، على أنها سقف محفوظ، مشتملة على الغيوم، وعلى الشمس والقمر، وعلى الكواكب والنجوم، وغيرها مما فيه نفع عظيم للإنسان، وقريب من ذلك –والله أعلم–قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝٦﴾ [ق : ٦] ومعلوم بالمشاهدة لكل أحد أن السماء فوقنا، ولكنها لما ذكرت في مقام دعوة الناس للنظر والتدبر والتأمل في عظمة خلق الخالق سبحانه وتعالى كان ذكرها مفيدًا للمخاطبين أيما فائدة، فهل يُقبل من أحد بعد هذا أن يقول إن هذا ليس كلامًا مفيدًا لكونه ذكْرًا لأمر بدهي؟ حاشا وكلا، لا يكون هذا في أفصح الكلام وأبلغه، كلام رب العالمين –سبحانه وتعالى– .

ولو لم نقل بهذا لأدى ذلك إلى إهدار كثير من الجمل والألفاظ والعبارات التي لا يراد بها دلالة معانيها المعجمية المباشرة لألفاظها المكونة لها، وإنما يراد بها حتما معانيها الدلالية بحسب السياقات والمواقف الواردة فيها، ويتجلى ذلك أكثر

---

(٨) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩، وحماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٣٣، وبحيري، سعيد، علم لغة النص ص ١٣٣–١٣٤، والنحاس، نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب ص ٤، ٩، ١٠، وإبراهيم، صبحي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ١/١٠٥.

ما يتجلى في الحِكم والأمثال، وهي كثيرة جدًّا، وتستعمل بكثرة شديدة في الكلام، وذلك من نحو قولهم في المثل: في كُلِّ وادٍ بنو سَعْدٍ، الصيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ، تَسْمَعُ بالمعَيْدِيّ خيرٌ مِن أنْ تَرَاه، وكقولهم في الحكمة: أَعْطِ القَوْسَ بارِيْها، زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا،... إلخ.

فهذه الحكم والأمثال لا تكاد يراد بها معانيها المعجمية إلا نادرًا، وإنما يراد بها ما ترمي إليه من معانٍ تقال في مواقف لغوية معينة، يقصد بها في المثل تشبيه حال من قيلت فيه بحال من أنشيء المثل من أجله، والحكمة تقال في مواقف يراد بها التعبير عما في النفس من شعور تجاه موقف معين يشبه الحالة التي قيلت فيها الحكمة، أو يراد بها إيضاح الأمور الجديدة والمجهولة لمن لا يعلم ذلك؛ لكي تتضح له الرؤية، لعله يفلح كما أفلح السابقون، أو ينجو من محذور كما نجوا، إلى غير ذلك من المعاني والدلالات الواسعة؛ لأن الحِكَم تشتمل على خلاصة تجارب إنسانية سابقة، يقولها أصحابها لإفادة غيرهم منها في مستقبل حياتهم.

إذن فلعله قد اتضح أن حكم بعض النحويين على العبارات والتراكيب المشار إليها بأنها غير مفيدة ليس في محله، وأن السبب في ذلك الحكم هو إغفال جانب السياق الذي تقال فيه تلك العبارات، حيث إنها لا يمكن أن تقال من عاقل إلا في سياق يجعل ذكرها مفيدًا للمخاطب، وإلا كان ذكرها لغوًا من القول لا يقوله عاقل، اللهم إلا ما كان ذكرا لله عز وجل، يقوله الإنسان طلبا للأجر بترديد ألفاظه، أو تعبيرا عن شعور خاص بالإنسان لقصد التلذذ بترديده، أو لتخفيف ألم، ونحو هذا، والله أعلم.

الخاتمة

لقد خلص هذا البحث إلى نتائج متعددة، أبرزها:

١. أن ذكر الفائدة لم يرد عند سيبويه بلفظه صريح، وإن كان قد أشار لحسن السكوت على الكلام.

٢. أن أول من نجد عنده ذكرًا للفظ الفائدة هو المبرد، وكذا ابن السراج، ثم تلاه الرماني، وابن جني، ثم ابن برهان، ثم ابن الخشاب الذين لم يعتدوا بالإسناد فقط، بل جعلوا محور تحديد الكلام والجملة هو الفائدة، حتى وإن خلت من أحد عنصري الإسناد، أو منهما جميعا.

٣. أن النحويين بدأوا في القرن السابع الهجري يرون ضرورة الربط بين الفائدة وتحقق الإسناد، ثم انقسموا فريقين:

فريقًا يرى ترادف الجملة والكلام في المعنى، فهما شيء واحد، وهؤلاء قليل.

وفريقًا يرى التفريق بين الجملة والكلام، فالجملة أعم من الكلام، فيرون أن من شرطه الإفادة، بينما الجملة لا يشترط فيها ذلك، وهؤلاء أكثر النحويين.

٤. أن موقف الباحثين المحْدثين من قضية الفائدة في الجملة، ومدى اشتراط تحقق الإسناد في الجملة أو الكلام لحصولها، أو عدم اشتراط ذلك، قد بدا على حالين:

الأول: موقف موافق للنحويين المتقدمين بصورة عامة، وممن يمثل ذلك: فاضل السامرائي، وفخر الدين قباوة، وصبحي عبد الحميد، وغيرهم.

والثاني: موقف مخالف لجمهور النحويين المتقدمين ومن وافقهم من المحدثين في اشتراط وجود ركني الإسناد، ويتلخص هذا الموقف الذي يكاد يكون إجماعًا منهم في ضرورة اعتبار الفائدة هي الأساس الذي يبنى عليه الكلام والجملة دون مراعاة اللفظ، أو مع ملاحظة اللفظ عند الأكثرين، فما تحقق فيه استقلال المعنى، وتمام الفائدة، وحسن السكوت عليه فهو المعول عليه في تحديد مفهوم الكلام والجملة، سواء أكان مشتملًا على ركني الإسناد معًا، أم على أحدهما، أم تجرد منهما، بحيث لا يمكن إيجاد الركنين أو أحدهما إلا بتكلف قريب أو بعيد.

وبناء على هذا –وغيره– طرح الدارسون المحدثون تصورهم الجديد لمفهوم الجملة وحدودها وطبيعتها، ويقوم هذا التصور على أنه لا يوجد أساسًا خلاف بينهم وبين جمهور النحويين حول أهمية الإسناد في الجملة إذا توافر فيها ركنا الإسناد أو أحدهما، ولكن دون تكلّفه إذا لم يكن له وجه ظاهر، مع تحقق استقلال المعنى وتمام الفائدة، فهم موافقون للجمهور في أهمية الإسناد؛ إذ هو إحدى أهم القرائن المعنوية من قرائن الجملة، وهذا هو الأصل الذي يمثل الجانب الأعم الأغلب من مكونات الجملة في اللغة العربية.

ولكن وجه اختلافهم مع جمهور النحويين هو أنهم لا يجعلون هذا المفهوم محور الجملة –كما تقدم بيانه في البحث– بل يجعلون محور الجملة والكلام هو استقلال المعنى وتمام الفائدة، ولهذا فإن ما تضمن معنى مستقلًّا، وأفاد فائدة تامة، حتى وإن كان فاقدا لركني الإسناد أو أحدهما، فالدارسون المحدثون يحكمون بكون ذلك كلامًا مفيدًا أيا كانت صورته.

وهذا الموقف هو الذي يوافق عليه الباحثُ هنا جمهورَ الدارسين المحدثين.

٥.أن القصد في الفائدة من الأمور التي أثارت جدلًا بين النحويين، وقد اختلف النحويون في اشتراط حصولها من عدم ذلك، فذهب أكثر النحويين إلى اشتراط كون حصولها مقصودًا لاعتبار الفائدة تامة. وذهب فريق إلى عدم اشتراط ذلك، لأمور متعددة رأوها، من أبرزها: أن وظيفة النحوي عندهم تحليل بنية اللغة مجردة عن الأحوال الخارجة عنها.

ولا ريب أن هذا المذهب مذهب مرجوح؛ لما تقدم بسطه في هذا البحث، ولما بين الكلام وكون الفائدة من مضمونه مقصودة من تلازم عضوي، ولا يستقيم علميا الفصل بينهما.

وهذا التلازم العضوي هو ما توصل له الدرس اللساني الحديث أيضًا، فكما اهتم الكثير من النحويين واللغويين المتقدمين والمحدثين بمراعاة قصد المتكلم وغرضه من الكلام (الخطاب) مع مراعاة علاقته مع السامع، فقد اهتم به كذلك اللسانيون المعاصرون في الدراسات اللسانية التداولية المعاصرة، تلك الدراسات القائمة على أسس تداولية في أثناء الكلام، وبذلك الاهتمام تبلور عندهم ما يعرف اليوم بمفهوم المقصدية أو الغرض، وهذا هو الموافق لمقتضيات النظر العلمي الذي تؤيده الأدلة المعتبرة.

المصادر والمراجع:

(١) أنيس، إبراهيم، من أسـرار العربيـة، ط ٣، مكتبـة الإنجلو المصـرية، القاهرة،١٩٩٦م.

(٢) أيوب، عبد الرحمن أيوب، دراسـات نقدية في النحو العربي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.

(٣) باديس لهويمل «التداولية والبلاغة العربية»، مجلة مخبر الابحاث في اللغة العربية والأدب، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،٢٠١١، ع،٧ ص.١٥٥

(٤) بحيري، الدكتور سـعيد بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر، ١٩٩٧م.

(٥) برجشـتراسـر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصـححه وعلق عليه د رمضان عبد التواب، ط ٣، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٦) ابن برهان، عبد الواحد بن علي، شـرح اللمع، ت/ د. فائز فارس، ط ١، الكويت، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.

(٧) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه/ محمود محمد شـاكر (دار المدني، جدة، ط ٣، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م).

(٨) ابن جني، الخصـائص، ت/ محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت (بدون طبعة وتاريخ).

(٩) حسان، الدكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨م.

(١٠) حماسـة، محمد حماسـة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤م.

(١١) أبو حيان، محمد بن يوسـف، التذييل والتكميل في شـرح التسـهيل، ت/ د حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

(١٢) ابن الخشاب، المرتجل، ت/ علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢م.

(١٣) الخضري، الشيخ محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مط دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي (بدون طبعة وتاريخ).

(١٤) الخفاجي، محمد بن سنان، سر الفصاحة، صححه وعلق عليه: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة: محمد علي صبح، ميدان الأزهر، ١٣٧٢ هـ، ١٩٥٣م.

(١٥) خليفة بوجادي، نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية، مشروع لربط البلاغة بالاتصال، جامعة سطيف، الجزائر، (د ط)، (د ت).

(١٦) الدسوقي، محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبع ونشر: عبد الحميد أحمد حنفي، شارع المشهد الحسيني، مصر، (د ط)، (د ت).

(١٧) الرضي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت).

(١٨) الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، عناية/ د علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

(١٩) السامرائي، فاضل:

١ – الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١م.

٢ – الجملة العربية تأليفها وأقسامها، درا الفكر، عمان، الأردن، ط ٢، ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٧م.

(٢٠) ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، ت/ د عبد(رب) الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

(٢١) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ت عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

(٢٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، ت/ أحمد شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.

(٢٣) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبطه وصححه وخرج شواهده/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.

(٢٤) صلاح اسمًاعيل، جون سيرل في القصدية، دراسة في فلسفة العقل، مجلس النشر العلمي، الكويت،٢٠٠٧م.

(٢٥) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط،١، ١٩٩٨م.

(٢٦) عبد العظيم، نجاة، بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، دار النهضة العربية، والقاهرة، ١٩٧٨م.

(٢٧) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، ومعه (مُثُلُ المقرب) ت/عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨م.

(٢٨) العطار، حسن العطار، حاشية العطار على الأزهرية في علم العربية، ط٢، مط البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٤ هـ، ١٩٥٥م.

(٢٩) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ت/ محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دار المدني للطباعة والنشر بجدة،(د ط)، (د ت).

(٣٠) ابن فارس، أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ت/ د عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م.

(٣١) الفارسي، أبو علي، كتاب الإيضاح، ت: د كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦م.

(٣٢) الفاكهي، عبد الله بن أحمد، سرح كتاب الحدود في النحو، ت/ د المتولي رمضان الدميري، ط ٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م.

(٣٣) الفقي، الدكتور صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ط١، دار قباء، القاهرة، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠م.

(٣٤) قباوة، الدكتور فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط ٣، دار الآفاق الجديدة، بيروت،١٤٠٢ هـ، ١٩٨١م.
(٣٥) لويس، م م لويس، اللغة في المجتمع، ترجمة د تمام حسان، مراجعة د إبراهيم أنيس، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٩م.
(٣٦) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، ت د عبد الخالق السيد، ود محمد بدوي المختون، دار هجر، ط ١، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠م.
(٣٧) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت). المخزومي، محمد مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٦٤م.
(٣٨) أبو المكارم، أ. د علي أبو المكارم:
-الجملة الفعلية، مكتبة الشباب (د ط)، (د ت).
-مقومات الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب للنشر، القاهرة، (د ت)، ٢٠٠٧م.
(٣٩) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ.
(٤٠) النحاس، الدكتور مصطفى النحاس، نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ط ١، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ٢٠٠١م.
(٤١) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.
(٤٢) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت).

References

(1) anys, ebrahym, mn asrar al'erbyh, t 3, mktbh alenjlw almsryh, alqahrh,1996m.

(2) aywb, 'ebd alrhmn aywb, drasat nqdyh fy alnhw al'erby, mktbh alenjlw almsryh, alqahrh, 1957m.

(3) badys lhwyml «altdawlyh walblaghh al'erbyh», mjlh mkhbr alabhath fy allghh al'erbyh waladb, jam'eh mhmd khydr, bskrh, aljza'er,2011, 'e,7 s.155

(4) bhyry, aldktwr s'eyd bhyry, 'elm lghh alns almfahym walatjahat, t1, alshrkh almsryh al'ealmyh llnshr, 1997m.

(5) brjshtrasr, alttwr alnhwy llghh al'erbyh, akhrjh wshhh w'elq 'elyh d rmdan 'ebd altwab, t 3, 1417 h, 1997 m, mktbh alkhanjy, alqahrh.

(6) abn brhan, 'ebd alwahd bn 'ely, shrh allm'e, t/ d. fa'ez fars, t 1, alkwyt, 1404 h, 1984m.

(7) aljrjany, 'ebd alqahr, dla'el ale'ejaz, qrah w'elq 'elyh/ mhmwd mhmd shakr (dar almdny, jdh, t 3, 1413 h, 1992 m).

(8) abn jny, alkhsa'es, t/ mhmd 'ely alnjar, dar alktab al'erby, byrwt (bdwn tb'eh wtarykh).

(9) hsan, aldktwr tmam hsan, allghh al'erbyh m'enaha wmbnaha, t 3, 'ealm alktb, alqahrh, 1418 h, 1998m.

(10) hmash, mhmd hmash 'ebd alltyf, al'elamh ale'erabyh fy aljmlh byn alqdym walhdyth, mtbw'eat jam'eh alkwyt, 1984m.

(11) abw hyan, mhmd bn ywsf, altdyyl waltkmyl fy shrh altshyl, t/ d hsn hndawy, t 1, dar alqlm, dmshq, 1418h, 1997m.

(12) abn alkhshab, almrtjl, t/ 'ely hydr, dmshq, 1392m.

(13) alkhdry, alshykh mhmd alkhdry, hashyh alkhdry 'ela shrh abn 'eqyl, mt dar ehya' alktb al'erbyh, 'eysa albaby alhlby (bdwn tb'eh wtarykh).

(14) alkhfajy, mhmd bn snan, sr alfsahh, shhh w'elq 'elyh: 'ebd almt'eal als'eydy, mktbh wmtb'eh: mhmd 'ely sbh, mydan alazhr, 1372 h, 1953m.

(15) khlyfh bwjady, nhw mnzwr tdawly ldrash alblaghh al'erbyh, mshrw'e lrbt alblaghh balatsal, jam'eh styf, aljza'er, (d t), (d t).

(16) aldswqy, mhmd bn 'erfh, hashyh aldswqy 'ela mghny allbyb, tb'e wnshr: 'ebd alhmyd ahmd hnfy, shar'e almshhd alhsyny, msr, (d t), (d t).

(17) alrdy, mhmd bn alhsn, shrh alkafyh, dar alktb al'elmyh, byrwt, (d t), (d t).
(18) alzmkhshry, mhmwd bn 'emr, almfsl fy sn'eh ale'erab, 'enayh/ d 'ely bw mlhm, dar wmktbh alhlal, byrwt, t 1, 1993m.
(19) alsamra'ey, fadl:
1 – aljmlh al'erbyh walm'ena, dar abn hzm, byrwt, t1, 1421 h, 2001m.
2 - aljmlh al'erbyh talyfha waqsamha, dra alfkr, 'eman, alardn, t 2, 1427 h, 2007m.
(20) abn alsraj, mhmd bn alsry, alaswl fy alnhw, t/ d 'ebd(rb) alhsyn alftly, m'essh alrsalh, t3, 1408 h, 1988m.
(21) sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, t 'ebd alslam mhmd harwn, nshr mktbh alkhanjy, alqahrh, dar alktb al'elmyh, byrwt, t 3, 1408 h, 1988m.
(22) alsywty, 'ebd alrhmn bn aby bkr, hm'e alhwam'e, t/ ahmd shms aldyn, t 1, dar alktb al'elmyh, byrwt, 1418 h 1998m.
(23) alsban, hashyh alsban 'ela shrh alashmwny, dbth wshhh wkhrj shwahdh/ ebrahym shms aldyn, dar alktb al'elmyh, byrwt, t 1, 1417 h, 1997m.
(24) slah asmana'eyl, jwn syrl fy alqsdyh, drash fy flsfh al'eql, mjls alnshr al'elmy, alkwyt,2007m.
(25) th 'ebd alrhmn, allsan walmyzan aw altkwthr al'eqly, almrkz althqafy al'erby, aldar albyda', t,1, 1998m.
(26) 'ebd al'ezym, njah, bna' aljmlh byn mntq allghh walnhw, dar alnhdh al'erbyh, walqahrh, 1978m.
(27) abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, almqrb, wm'eh (muthulu almqrb) t/'eadl ahmd 'ebd almwjwd, w'ely mhmd m'ewd, t 1, dar alktb al'elmyh, byrwt, 1418 h, 1998m.
(28) al'etar, hsn al'etar, hashyh al'etar 'ela alazhryh fy 'elm al'erbyh, t2, mt albaby alhlby, msr, 1374 h, 1955m.
(29) abn 'eqyl, almsa'ed 'ela tshyl alfwa'ed, t/ mhmd kaml brkat, nshr mrkz albhth al'elmy bjam'eh am alqra, almmlkh al'erbyh als'ewdyh, dar almdny lltba'eh walnshr bjdh,(d t), (d t).
(30) abn fars, ahmd bn fars, alsahby fy fqh allghh al'erbyh, t/ d 'emr farwq altba'e, mktbh alm'earf, byrwt, t 1, 1413 h, 1993m.
(31) alfarsy, abw 'ely, ktab aleydah, t: d kazm bhr almrjan, t 2, 'ealm alktb, 1416 h, 1996m.
(32) alfakhy, 'ebd allh bn ahmd, srh ktab alhdwd fy alnhw, t/ d almtwly rmdan aldmyry, t 2, mktbh whbh, alqahrh, 1413 h, 1993m.

(33) alfqy, aldktwr sbhy ebrahym, 'elm allghh alnsy byn alnzryh walttbyq, t1, dar qba', alqahrh, 1431 h, 2010m.
(34) qbawh, aldktwr fkhr aldyn qbawh, e'erab aljml washbah aljml, t 3, dar alafaq aljdydh, byrwt,1402 h, 1981m.
(35) lwys, m m lwys, allghh fy almjtm'e, trjmh d tmam hsan, mraj'eh d ebrahym anys, dar ehya' alktb al'erbyh, 'eysa albaby alhlby, 1959m.
(36) abn malk, mhmd bn 'ebd allh, shrh altshyl, t d 'ebd alkhalq alsyd, wd mhmd bdwy almkhtwn, dar hjr, t 1, 1410 h, 1990m.
(37) almbrd, mhmd bn yzyd, almqtdb, t mhmd 'ebd alkhalq 'edymh, 'ealm alktb, byrwt, (d t), (d t). almkhzwmy, mhmd mhdy, fy alnhw al'erby nqd wtwjyh, almktbh al'esryh, byrwt,1964m.
(38) abw almkarm, a. d 'ely abw almkarm:
-aljmlh alf'elyh, mktbh alshbab (d t), (d t).
-mqwmat aljmlh al'erbyh, dar ghryb, alqahrh, 2007m.
- alzwahr allghwyh fy altrath alnhwy, dar ghryb llnshr, alqahrh, (d t), 2007m.
(39) abn mnzwr, lsan al'erb, dar sadr, t 3, 1414h.
(40) alnhas, aldktwr mstfa alnhas, nhw alns fy dw' althlyl allsany llkhtab, t 1, mnshwrat dat alslasl, alkwyt, 2001m.
(41) abn hsham, 'ebd allh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, t mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, almktbh al'esryh, byrwt, 1407 h 1987m.
(42) abn y'eysh, y'eysh bn 'ely, shrh almfsl, 'ealm alktb, byrwt, (d t), (d t).